Distr.
GENERAL

GC.9/11
12 November 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

المؤتمـــر العـــام

الدورة التاسعة
فيينا، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٢-٢٠٠٥

خطة الأعمال والتنمية البرنامجية المتوسطة الأجل

مذكرة من المدير العام

تتضمن هذه المذكرة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأعمال طبقا للقرار م ع-٧/ق-١.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٢
الفصل			
الأول-	تنفيذ خطة الأعمال	٢-٣٥	٢
ألف-	الاصلاحات الادارية والمالية	١٢-١٦	٣
باء-	الاصلاحات البرنامجية	١٧-٢٠	٣
جيم-	النتائج العامة	٢١-٢٤	٤
دال-	المهام التي لم يتسن انجازها	٢٥-٣٥	٤
الثاني-	الأولويات المتوسطة الأجل	٣٦-٨٤	٥
ألف-	الاتفاقيات والاتفاقات الدولية	٤١-٥٤	٦
باء-	تعزيز القدرات الصناعية	٥٥-٧١	٩
جيم-	التنمية الصناعية الأنظف والتنمية المستدامة	٧٢-٨٣	١١
دال-	أنشطة المحفل العالمي	٨٤	١٣
الثالث-	اعتبارات أخرى	٨٥-٨٧	١٣
الرابع-	الاجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه	٨٨	١٤
المرفق-	المساعدات التقنية المقدمة (حسب نمائط الخدمات)		١٥

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق الى الاجتماعات.

V.01-88549(A)
Distr.: 22 November 2001

مقدمة

١- تتألف هذه الوثيقة من جزأين رئيسيين. الجزء الأول يتضمن وصفا لكيفية تنفيذ خطة الأعمال منذ ١٩٩٧، وعرضا للمهام التي لم تنفذ بعد. أما الجزء الثاني فيصف الأولويات المتوسطة الأجل، وينبغي تناوله مع وصف نمائط الخدمات الوارد في المرفق، بالاضافة إلى التقارير الأخرى المقدمة إلى الهيئات التشريعية لا سيما التقارير السنوية للسنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠، والتقرير المقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة عن التقدم المحرز في تحويل اليونيدو (GC.8/10 وCorr.1 و Corr.2).

أولا- تنفيذ خطة الأعمال

٢- عقد المؤتمر العام دورته السابعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، واعتمد القرار م ع-٧/ق-١ الذي أيدت فيه الدول الأعضاء طائفة من الاصلاحات عنوانها "خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل". وطوال السنوات الأربع الماضية (١٩٩٨-٢٠٠١)، اتخذت هذه الخطة أساسا ومنطلقا للتحويل التنظيمي والبرنامجي لليونيدو. وتقدم هذه المذكرة وصفا للتقدم المحرز في عملية التحويل هذه، وتسعى لرسم الخطوط العريضة لأولويات المستقبل، وخاصة في الأجل المتوسط، ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٣- وخطة الأعمال هي نتاج عملية مكثفة من المشاورات والتسويات والمساعي لبناء توافق في الآراء، والهدف منها أن تكون إطارا متفقا عليه ومرشدا عاما في تحويل المنظمة لكي تنطلق من جديد. وهذه الخطة تنطوي بطبيعتها على مبادئ إرشادية لتحديد تطور المنظمة في الأجل المتوسط والطويل؛ وتتضمن أيضا عناصر مستمدة من الواقع السياسي والاقتصادي المعاصر، وهي عناصر ذات صلة بالأجل القريب. وهكذا فإن الخطة تحتاج في تطبيقها إلى المزيد من الإيضاحات والتحسينات فضلا عن إعادة التقدير والتقييم.

٤- وخطة الأعمال هذه ترمي إلى التركيز على أنشطة اليونيدو، وإعادة تحديد وظائفها ومبادئها البرنامجية عن طريق استبانة المجالات التي ينبغي للمنظمة أن تمارس فيها نشاطها، والمجالات التي ينبغي أن تتوقف عن العمل فيها. ووضعت الخطة أيضا مبادئ توجيهية لتبسيط هياكل المنظمة وتحسين ادارتها.

٥- وركّزت الخطة أنشطة اليونيدو في مجالين رئيسيين:

(أ) تعزيز القدرات الصناعية؛

(ب) التنمية الصناعية الأكثر نظافة والقابلة للاستدامة؛

٦- والمطلوب من اليونيدو، مع احتفاظها بطابعها العالمي وتمسكها بتحقيق تنمية صناعية عادلة ومستدامة، أن تركز أنشطتها على ما يلي:

(أ) البلدان الأقل نموا، وخاصة في افريقيا؛

(ب) الصناعات الزراعية؛

(ج) دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٧- وسيشدد أيضا على إدماج المرأة في التنمية الصناعية. وستغطي الأنشطة الدور المزدوج لليونيدو، أي تعاونها التقني أو وظيفتها العملية، ودورها كمحفل عالمي أو وظيفتها المعيارية.

٨- وأكدت الخطة على أنة ينبغي لليونيدو أن تقدم دعمها أساسا في شكل مجموعات شاملة من الخدمات المتكاملة، وأن تواصل تعزيز قدرتها الحالية في هذا الصدد من خلال تكوين أفرقة متعددة التخصصات.

٩- ومن بين المقترحات الاصلاحية الهامة التي تضمنتها الخطة الربط بين الجوانب البرنامجية والتنظيمية في اصلاح اليونيدو، على أن يقترن ذلك بنقل الأنشطة من المقر إلى الميدان تحقيقا للاامركزية وإنشاء نظام تمثيلي قوى في

الميدان من خلال اعادة توزيع الموارد والموظفين الفنيين، وتفويض السلطة إلى الميدان.

١٠- وتضمن هذا الاتفاق السياسي سلسلة من التفاهمات الأساسية أو الدنيا لتنفيذ الاصلاحات الادراية والتغيرات المتعلقة ببرامج اليونيدو.

١١- وفي المجال الإداري، تضمنت خطة الأعمال تخفيضا في ميزانية اليونيدو بما يناهز ٢٠ في المائة لكي تتمشى مع المستويات الجديدة للاشتراكات الناجمة عن انسحاب بعض المشتركين الرئيسيين. وفي الوقت نفسه خفض عدد الشعب من ست شعب إلى ثلاث. ونظرا لأن نفقات الموظفين تشكل بندا أساسيا في ميزانية المنظمة، فإن تخفيضا بهذه النسبة يعني تخفيضا بنفس الدرجة في عدد الموظفين، الأمر الذي يتطلب موافقة المؤتمر العام على حوالي ١٦ مليون دولار لدفع التعويضات. وهذا يعني أنه إذا لم تكن قد دفعت إشتراكات إضافية لتحاشي تخفيض عدد الموظفين، وهو ما تحقق في نهاية المطاف، فإن التخفيض الفعلي في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ كان سيصل إلى حوالي ٣٠ في المائة.

ألف- الاصلاحات الادراية والمالية

١٢- نُفّذت جميع الاصلاحات الادارية والمالية التي تطلّبتها خطة الأعمال في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى آذار/مارس ١٩٩٨.

١٣- وتم تخفيض عدد الموظفين بما يقرب من ١٠٠ موظف من خلال نظام إنهاء الخدمة بالتراضي، وبلغت التكاليف المترتبة على ذلك حوالي ١٠ ملايين دولار. وأمكن تحقيق الرقم المطلوب وفقا لتخفيض الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة (أي حوالي ٢٠ شخصا إضافيا) وذلك عن طريق التناقص الطبيعي الراجع إلى حالات التقاعد والاستقالة. وأمكن بذلك توفير حوالي ٦ ملايين دولار بالمقارنة بالمبلغ الذي أقرّه المؤتمر العام. وأدّت هذه الوفورات إلى إعادة تأسيس صندوق رأس المال العامل في شباط/فبراير ١٩٩٨، وإنهاء العام بدون هزات مالية. وأعلن في الشهر نفسه الهيكل الجديد لليونيدو الذي يتضمن ثلاث شعب فقط.

١٤- ونُفّذ في الوقت ذاته نظام جديد للإدارة المالية، وطبّقت في نهاية عام ١٩٩٨ سياسة جديدة بشأن تجديد العقود الطويلة الأجل.

١٥- ونتيجة لهذه الاصلاحات، تمكنت اليونيدو من إعادة تأسيس مقوماتها المالية بطريقة ناجعة. ولم تواجه أي مشاكل تتعلق بالسيولة النقدية حتى في السنوات العجاف مثل السنتين الأخيرتين.

١٦- وثمة نتيجة هامة أخرى للاصلاحات وهي الاحساس بالاستقرار الذي حظي به الموظفون العاملون بالمنظمة. فلأول مرة منذ سنين عديدة، طبّقت اليونيدو سياسة يمكن بمقتضاها اصدار عقود لثلاث سنوات وتجديدها لفترات مماثلة.

باء- الاصلاحات البرنامجية

١٧- بدأت اليونيدو خلال الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في تركيز مجالات تخصصها طبقا للمعايير الواردة في خطة الأعمال وتميزت هذه العملية بقدر كبير من التفاعل والتحاور، وأفادت كثيرا من الدور النشيط والفعّال لموظفي اليونيدو الذين شاركوا في العديد من حلقات التدارس وحلقات العمل. ونظمت في الوقت نفسه مؤتمرات وأنشطة لتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة، والقطاع الخاص (شركات مثل مرسيدس-بنز أو رابطات أعمال مثل الاتحاد الأسباني لمنظمات الأعمال)، والقطاع الأكاديمي (روكسليد أو ويستمنستر أو أكسفورد أو كولومبيا).

١٨- ونتيجة لذلك، أصبحت اليونيدو أول وكالة في منظومة الأمم المتحدة تقوم بتحديد ووصف أنشطتها في مجال التعاون التقني بصورة واضحة ودقيقة في اطار نمائط الخدمات الست عشرة التي تتمشى تماما مع الأولويات المبينة في خطة الأعمال.

١٩- واستحدث نظام جديد لصوغ التعاون التقني بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك وفقا لأحكام خطة الأعمال. فقد قامت اليونيدو استنادا إلى نمائط الخدمات الست عشرة وبالاشتراك مع البلدان المتلقية للتعاون التقني، بصوغ حافظة جديدة من "البرامج المتكاملة" لتلبية ما دعت إليه خطة الأعمال من استحداث "مجموعات شاملة من الخدمات المتكاملة" موجهة نحو تلبية الطلب، بدلا من المشاريع المتفرقة .

٢٠- ونتيجة لذلك وافقت اليونيدو في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ونهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على ٤٤ برنامجا متكاملا تبلغ تكلفتها (بأرقام التخطيط الحالية) حوالي ٢٥٧ مليون دولار (بما في ذلك تكاليف الدعم). وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت اليونيدو قد حشدت ما مجموعه ٩٢ مليون دولار للبرامج المتكاملة، ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠٠١.

جيم- النتائج العامة

٢١- كرّست المنظمة جهودها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتدعيم وتثبيت التغييرات التي استحدثت في السنوات السابقة، وتحسين إمكاناتها وآثارها استنادا إلى الخبرة المتراكمة أثناء تنفيذها. وهكذا أعدت ميزانية السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، على سبيل المثال، على أساس ٨ نمائط خدمات بدلا من ١٦ نميطة.

٢٢- وساعدت الاصلاحات على تعزيز ثقة البلدان الأعضاء في امكانات المنظمة وقدراتها. ولم تعد هناك بلدان تفكّر في مسألة البقاء أو عدم البقاء في المنظمة، بل على العكس من ذلك تفكر بلدان جديدة في الانضمام إلى المنظمة مثل موناكو، بينما قررت بلدان أخرى الانضمام إلى المنظمة، مثل جنوب افريقيا التي أصبحت الدولة العضو الـ ١٦٩ في اليونيدو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٣- وعلاوة على ذلك زادت بلدان متنوعة من تبرعاتها لأنشطة التعاون التقني، بينما بدأت بلدان أخرى في تقديم تبرعاتها لهذه الأنشطة. ومن بين الدول الرائدة في هذه العملية اسبانيا وإيطاليا والدانمرك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا واليابان، واللجنة الأوروبية.

٢٤- وافريقيا هي المنطقة التي استفادت من هذه العملية بقسط أكبر، وذلك طبقا للأولوية المحددة في خطة الأعمال. فقد حصلت افريقيا باستثناء الدول العربية من الأموال المعتمدة لأنشطة اليونيدو خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، على متوسط قدره ١٩ في المائة، بينما حصلت المنطقة كلها على ٣١ في المائة من هذه الأموال. ومع ذلك تغيرت هذه التركيبة بشكل حاد في ظل البرامج المتكاملة الجديدة. فقد خصص ٥٤ في المائة من مجموع الأموال المعتمدة لهذه البرامج لأفريقيا جنوبي الصحراء، وخصص ٧٤ في المائة من هذه الأموال للمنطقة الأفريقية كلها.

دال- المهام التي لم يتسن انجازها

٢٥- لا تزال هناك بعض المهام التي لم تنفذ بعد فيما يتعلق بالاصلاح المالي والاداري والبرنامجي بما في ذلك مسألة تحقيق اللامركزية.

٢٦- لم يتسن حتى الآن في مجالات الادارة والمالية انجاز حوسبة الأنشطة، وهي مهمة أستهلت هذا العام بتنفيذ برامجية تجارية حديثة. ومن الضروري أيضا تدعيم نظم المراقبة لتعزيز شفافية تسيير الشؤون الادارية والادارة المالية.

٢٧- واعترافا من اليونيدو بما لوظيفة ادارة الموارد البشرية من أهمية مركزية في النجاح البرنامجي للمنظمة، فقد أعدت إطارا شاملا لإدارة الموارد البشرية يجري تنفيذه وفقا لنهج يقوم على مرحلتين.

٢٨- تركز المرحلة الأولى على تأمين الاستقرار الوظيفي. وتوفر مبادئ توجيهية ميسّرة للتعاقد مع الموظفين عن طريق الحشد والاختيار والتعيين، وإدخال نظام التعيينات لفترات محدودة، وهي تعيينات لا علاقة لها بالمسار الوظيفي، والغرض منها أداء مهام محددة بوضوح من حيث الفترة الزمنية والنوعية طبقا للسلسلة ٣٠٠ من النظام الاداري للموظفين.

٢٩- ويجري الآن إعداد المرحلة الثانية وهي تتناول المسار الوظيفي. وتتضمن وضع وتنفيذ نظام متماسك لتقييم الأداء، والاعتراف بالأداء القائم على الكفاءة، واستحداث آليات للترقية، بما في ذلك الترقية عن طريق المنافسة على الوظائف الشاغرة المعلنة، وترفيع تصنيف الوظائف، والترقية القائمة على الكفاءة، والاعتراف بالنمو الأفقي. ويركز الاطار أيضا على الترويج لبيئة التعلم المستمر والأداء الرفيع والامتياز الاداري.

٣٠- وخلاصة القول انه توجد مهام أربع لم تنفذ بعد فيما يتعلق بالبرامج.

٣١- تتمثل المهمة الأولى في زيادة إدماج أنشطة التعاون التقني أثناء مرحلة التنفيذ. وقد تمكنت البرامج المتكاملة من إدماج المعارف المتاحة في المنظمة على نحو مقبول أثناء مرحلة صوغ برامج التعاون التقني. ومع ذلك لم يتسن تحقيق هذا الدمج على نحو منتظم عندما تنفذ البرامج في الميدان. وتحقيقا لهذا الغرض يجري الأن تجريب استراتيجيات مختلفة مثل تطبيق تقنيات تحليل السبب والنتيجة.

٣٢- والمهمة الثانية التي لم تنجز بعد هي تحقيق "اللامركزية الفعّالة" في اليونيدو (وهي مهمة لم يكن من الميسور إنجازها بسبب نقص الموارد المالية). وترتبط هذه المهمة إرتباطا وثيقا بالمهمة السابقة، حيث إن تحقيق المزيد من اللامركزية سيؤدي إلى تنسيق أفضل فيما يتعلق بمهام التنفيذ على المستوى الميداني.

٣٣- وهاتان المهمتان تقتضيان أن تطبق على الصعيد الميداني مجموعة التحولات التي نفذت في المقر.

٣٤- والمهمة الثالثة تتمثل في دعم قطاع الصناعة الغذائية، عن طريق زيادة عدد الموظفين وتحسين البرامج. وهذا عنصر أساسي لزيادة كفاءتنا وفعّالية برامجنا لا سيما في أشد البلدان فقرا.

٣٥- وأخيرا، فيما يتعلق بالبرامج، ينبغي إبراز ضرورة تعزيز تواجد اليونيدو وقدرتها على تقديم الخدمات في مناطق مختلفة من العالم، وذلك بالاضافة إلى الأنشطة الجارية في افريقيا وليس على حسابها. وإن من الأهمية بمكان دعم عضوية المنظمة بين البلدان ذات الدخل المتوسط عن طريق إبراز أنشطة اليونيدو على نحو أفضل من أجل زيادة اهتمام هذه البلدان بالمنظمة.

ثانيا- الأولويات المتوسطة الأجل

٣٦- إن أي خطة أعمال هي وثيقة دينامية بحكم طبيعتها، إذ أنها تعد لظروف خاصة واطار زمني معين. وللحفاظ على قيمتها يتعين إعادة النظر فيها وصقلها من حين إلى آخر للتحقق من المجالات المقرر استبقاؤها وتلك التي تتطلب تعديلات لتلبية مقتضيات تمليها ظروف جديدة.

٣٧- وقد روعي ما يلي في تحديد الأولويات المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥:

- خطة الأعمال كما وضعت في ١٩٩٧ والخبرة المكتسبة في من خلال تنفيذها طوال السنوات الأربع الماضية؛
- الأهداف الانمائية الدولية الجديدة المتفق عليها في الاعلان بشأن الألفية (٢٠٠٠)، "والدليل التفصيلي" لتنفيذه، ومبادرة افريقيا الجديدة التي تسمى الآن الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (٢٠٠١)؛
- الاتفاقيات والاتفاقات الدولية القائمة والجديدة المتعلقة بمجالات تتمتع فيها اليونيدو بميزة نسبية؛
- المؤتمرات الدولية التي تغطي مواضيع ذات أهمية لليونيدو، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نموا (أيار/مايو ٢٠٠١)، والأعمال التحضيرية للمؤتمرات القادمة مثل تمويل التنمية (آذار/مارس ٢٠٠٢)، و"ريو+١٠" (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)؛
- الطلب الفعلي على الخدمات من الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة.

٣٨- وأعيد أيضا تصميم نمائط خدمات اليونيدو للتركيز على الأهداف الدولية الرئيسية وغايات الاعلان بشأن الألفية. وستواصل اليونيدو أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ العمل على تحقيق الأولويات المتوسطة الأجل من خلال نمائط الخدمات الثماني الجديدة (انظر المرفق). وسيستمر تقديم خدمات اليونيدو عن طريق البرامج المتكاملة والأطر الخدمية القطرية والمشاريع القائمة بذاتها.

٣٩- وهناك قسم متزايد من أنشطة اليونيدو تشمله الاتفاقيات والاتفاقات الدولية أو يستحدث كاستجابة مباشرة لها. وحيث أن هذه الاتفاقيات والاتفاقات تعبّر بصراحة عن اتفاق المجتمع الدولي على هذه المواضيع وعادة ما تشتمل على آليات للتمويل والتنفيذ، فإن استجابة اليونيدو لها ستعرض على حدة. أما الأنشطة المتبقية فستعرض في اطار "تعزيز القدرات الصناعية" و "التنمية الصناعية الأنظف والقابلة للاستدامة" و "أنشطة المحفل العالمي".

٤٠- والغرض من القسم التالي هو إبراز التوجه المستقبلي لليونيدو بشأن المجالات الرئيسية.

ألف- الاتفاقيات والاتفاقات الدولية

٤١- يرمي **بروتوكول مونتريال** الذي وضعه المجتمع الدولي ووافق عليه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، إلى الاستغناء تدريجيا عن المواد المستنفدة للأوزون. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٢ ستكون اليونيدو قد عملت طوال عقد من الزمان لبلوغ أهداف بروتوكول مونتريال بإعتبارها احدى الوكالات المنفذة الأعضاء في الصندوق المتعدد الأطراف المرتبط بالبروتوكول. وفي هذا المجال تضطلع اليونيدو بأضخم برنامج لها يضم أكثر من ٧٥٠ مشروعا من المشاريع الاستثمارية وغير الاستثمارية والايضاحية في ٦٠ بلدا وفي مختلف المناطق، ويرمي إلى التخلص من حوالي ٣٠ ٦٠٠ طن من المواد المستنفدة للأوزون، بميزانية قدرها ٢٧٢ مليون دولار بما فيها تكاليف الدعم. وسيستمر هذا النشاط طوال هذا العقد لمساعدة البلدان النامية في القيام بالتزاماتها الدولية بشأن الاستغناء التدريجي عن المواد المستنفدة للأوزون في العالم بحلول عام ٢٠١٠.

٤٢- اتفاقية **استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة**، وقد اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠١، وتلزم الدول الأطراف فيها باتخاذ التدابير لتخفيض إنبعاثات الملوثات العضوية الثابتة ونواتجها الفرعية أو التخلص منها، وتحدد اطارا لانجاز ذلك.

٤٣- ونظرا لكون اليونيدو إحدى المنظمات الدولية القليلة التي تتوافر لديها خبرة وتجربة مباشرة في هذا المجال،

فقد سارعت إلى الاستجابة بمساندة قوية من مرفق البيئة العالمية. وبالتعاون الوثيق مع أكثر من ٥٠ بلدا طلبت مساعدة اليونيدو في شكل أنشطة تمكينية، يجري الآن استحداث مشاريع كما قدمت مقترحات بأنشطة في أكثر من ٢٠ بلدا إلى مرفق البيئة العالمية لتمويلها. وقد تم تسلم الموافقات الأولى وبدأ التنفيذ. وستكون هناك حاجة أيضا إلى قدرات اليونيدو التقنية لمساعدة البلدان في الاضطلاع بخطط التنفيذ الوطنية.

٤٤- وتشمل الأنشطة المحددة التي ستركّز عليها اليونيدو تدابير لتخفيض أو إزالة انتاج الملوثات العضوية الثابتة (مثل مبيدات الآفات)، وتدابير لتقليل أو إزالة الانبعاثات في عمليات الانتاج الأخرى التي قد تكون هذه الملوثات من نواتجها الفرعية، وتدابير لتخفيض أو إزالة الانبعاثات من المواد المخزونة أو النفايات (مثل تدمير المبيدات القديمة للآفات). وفيما يتعلق بالتدابير الأخيرة، تقوم اليونيدو بتقييم تقنيات لمعالجة المخزون من الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منه. وقد وضعت استراتيجية عامة، ويعتزم التعاون مع بعض الحكومات المانحة في هذا المجال. ومن المتوقع أن هذا النشاط المستند إلى الخبرة التقنية الحالية والذي تلقّى تأكيدا جديدا واعترافا عاما، سينمو بسرعة وسيموّل إلى حد كبير من مرفق البيئة العالمية.

٤٥- اتفق على التفاصيل العملياتية لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقتضى **بروتوكول كيوتو** ١٩٩٧، في مراكش بالمغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الأمر الذي مهّد الطريق لنفاذ البروتوكول في الوقت المناسب. واضطلعت اليونيدو بدور نشيط في مساعدة الأطراف على حشد ودعم القدرات الوطنية للمشاركة في تنفيذ اتفاقية التغير المناخي والبروتوكول من خلال آلية بروتوكول كيوتو، لا سيما آليات التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. ونفذت اليونيدو بوجه خاص مشاريع لبناء القدرات في افريقيا وآسيا تتناول تقدير الفرص التكنولوجية المتاحة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاحتياجات فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال الصناعة. ورغبة في تخفيض تكاليف الصفقات في اعداد مشاريع آليات التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، لا سيما للمشاريع الصناعية الصغيرة، قامت اليونيدو باستحداث مبادئ توجيهية منهجية لما يسمى "الدراسات القاعدية" لمساعدة واضعي المشاريع في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على اتخاذ ما يلزم لضمان أن تؤدي مشاريع آليات التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك في بلادهم إلى تخفيض حقيقي قابل للقياس وطويل الأجل في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٤٦- **بروتوكول قرطاجنة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي**، وهو صك ملزم من الوجهة القانونية، ينظم حركة الكائنات الحية المحوّرة عبر الحدود، التي كثيرا، ما توصف أيضا بالكائنات المحورة جينيا. ويرمي هذا البروتوكول، ضمن جملة، أمور، إلى إنشاء آلية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية لتكون بمثابة مستودع للمعلومات الضرورية ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول. وتشكل شبكة معلومات السلامة الأحيائية والدائرة الاستشارية باليونيدو جزءا لا يتجزأ من المرحلة الرائدة لآلية غرفة تبادل معلومات السلامة الاحيائية، وذلك بناء على مذكرة التفاهم الموقّعة مع أمانة اتفاقية التنوع البيئي. وعلاوة على ذلك طلبت أمانة مرفق البيئة العالمية من اليونيدو أن تساعد، نظرا لما لديها من قدرات تقنية، في تنفيذ أربعة برامج لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية (بلغاريا، كولومبيا، ماليزيا، المكسيك).

٤٧- أما "**الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة**" و"**الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة البشرية والنباتية**" اللذان تم ابرامهما في اطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية الدولية، فقد أحرزا تقدما هاما. الا أنهما يفرضان أيضا التزامات كبرى على البلدان النامية

والاقتصادات الانتقالية. وجرى الاقرار بذلك في المادة ١٢,٧ من "الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة"، والتي تنص على ما يلي: "تقدم الدول الأعضاء المساعدة التقنية إلى البلدان النامية الأعضاء حتى لا يؤدي اعداد وتطبيق الأنظمة التقنية والمعايير واجراءات تقييم التطابق إلى وضع عقبات لا لزوم لها أمام تنمية وتنويع الصادرات من البلدان النامية".

٤٨- ولليونيدو قدرات مشهود بها في مجال النوعية، وتوحيد المواصفات، والقياس، واصدار الشهادات، والاعتماد، وهي قدرات فريدة من نوعها في اطار منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى ذلك، أطلقت في العام الماضي مبادرة كبرى جديدة عنوانها "تمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق".

٤٩- وتستند استجابة اليونيدو إلى تحليل مفاده أنه بالرغم من احراز تقدم كبير في تحرير التجارة، واقدام عدة بلدان مستوردة رئيسية على تخفيض أو الغاء التعريفات وحصص الاستيراد من البلدان النامية، فان ذلك لم يؤد حتى الآن إلى حدوث زيادة سريعة في صادرات البلدان النامية. ويتضح من تحليل اليونيدو وجود سببين رئيسيين لذلك. السبب الأول هو أن كثيرا من البلدان النامية لا تملك القدرات الانتاجية التي تتيح لها الاستجابة السريعة لهذه الفرص؛ والسبب الثاني هو أن البلدان النامية لا تملك القدرة على تأمين أو اثبات تطابق منتجاتها القابلة للتصدير مع المعايير والاشتراطات الدولية.

٥٠- وتعالج اليونيدو المسألة الأولى، وهي مسألة تعزيز القدرات الانتاجية، معالجة خاصة عن طريق عدد من البرامج المتكاملة التي تستهدف تقوية القاعدة الانتاجية للبلدان النامية، وبالتركيز في المقام الأول على الأنشطة المتعلقة بالزراعة التي سيجري عرضها فيما بعد.

٥١- وبغية معالجة المسألة الثانية وهي مسألة أكثر تركيزا، ينبغي أن تتوافر للبلدان والمنتجين فيها هياكل أساسية مادية ومؤسسية معقدة، لا تحسن هذه البلدان معرفتها، وذلك لكي تتمكن من ضمان تطابق المنتجات القابلة للتصدير مع الاشتراطات التقنية لنظام التجارة العالمية. وهذه الهياكل الأساسية لا يتمتع بها سوى عدد صغير من البلدان النامية.

٥٢- وتتألف مبادرة اليونيدو من نهج متكامل لمساعدة البلدان أو المجموعات الاقليمية على انشاء هذه الهياكل الأساسية. ويجري الآن تنفيذ عدد من الأنشطة إستنادا إلى ما تحظى به اليونيدو من نقاط قوة. وتتضمن هذه الأنشطة برنامجا قيد التنفيذ يموله الاتحاد الأوروبي ويغطي الاحتياجات الأساسية لثمانية بلدان أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا. ويجري الآن اعداد برنامج اقليمي مماثل لبلدان المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي، وتخطيط برنامج آخر لمنطقة أمريكا الوسطى بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، كما يجري أيضا تنفيذ عدد من أنشطة تحليل الاحتياجات.

٥٣- ويحتل هذا الموضوع موقعا بارزا في المناقشات الدولية، لذا عرضت اليونيدو هذه المبادرة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وساهمت به أيضا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، المكسيك. وقوبلت هذه المبادرة بالترحيب.

٥٤- وناقشت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للجنة التنسيق الادارية هذه المبادرة في اجتماعها الذي عقدته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وشجعت اليونيدو على متابعة المشاورات الثنائية مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لتلمس آرائها بشأن نطاق التعاون المحتمل ومجالاته. وستواصل بنشاط وقوة في السنوات المقبلة عمليات وضع البرامج وتنفيذها والتعاون مع هؤلاء الشركاء. ولقد بدأ اجراء المباحثات والتعاون الفعلي مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بهدف تحقيق التكامل بين قدرات اليونيدو وقدرات المنظمات الأخرى. ويُتوقع أن تحقق هذه المبادرة، التي تمثل نهجا

جديـــدا، وقدرات اليونيدو الحالية ذات الصلة، تقدما سريعا استجابة للأولوية الأعلى التي تمنحها البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل لهذه المسألة.

باء- تعزيز القدرات الصناعية

٥٥- تحاول الاستراتيجية المشروحة في هذا الباب تناول الروابط المتبادلة الحديثة بين الاستثمار والتكنولوجيا والتجارة. فالشركات في يومنا هذا تتاجر من أجل الاستثمار وتستثمر من أجل الاتجار. وتشكل التجارة بين الشركات أكثر من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية. ويحدد مستوى التكنولوجيا المستخدمة قدرة البلدان النامية على استخدام الصناعة في مكافحة الفقر وربط اقتصاداتها المحلية بالاقتصاد العالمي.

الاستثمار

٥٦- تتعرض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية للتهميش من الاقتصاد العالمي نتيجة لعدم قدرتها على الوصول إلى مصادر التكنولوجيا، والاستثمار، والأسواق. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر واعادة التخصيص الدولي للموارد الصناعية من العناصر التي لا غنى عنها في تحقيق التحول الاقتصادي اللازم لهذه البلدان من أجل بلوغ النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.

٥٧- وستعمل اليونيدو في نطاق برنامجها الخاص بالاستثمار على تعزيز التنسيق مع الأونكتاد لمساعدة الحكومات والمؤسسات المناظرة في تحسين مناخها الاستثماري وبيئتها القانونية التمكينية. وستعمل اليونيدو أيضا على مواصلة تغيير وكالات ترويج الاستثمار الوطنية باعتبارها هيئات جامعة لترويج الاستثمار وتكوين التحالفات التجارية.

٥٨- وما من شك في أن جميع أنواع الاستثمار (القطاعية، البنى التحتية، الخ) لا تتساوى ف درجة احتياجها أو استفادتها من الترويج الذي تستطيع اليونيدو القيام به. ومن ثم ستمارس اليونيدو مزيدا من الانتقائية والتركيز فيما يتعلق بنوع المشاريع والقطاعات الاستثمارية التي ينبغي ترويجها بهدف تحسين فعالية تكلفة برامجها.

٥٩- وستواصل اليونيدو تنظيم ملتقيات الترويج الاستثماري. ويتضح من التجارب السابقة الحاجة إلى مزيد من العمل التحضيري التحليلي، وضرورة التحول من نهج عام الى نهج قطاعي محدد.

٦٠- وكذلك يمكن للتفاعل مع القطاع الخاص في هذا المجال على نطاق أوسع أن يزيد من الأثر الناتج عن أنشطتنا. ويجري حاليا تطبيق تجربة رائدة تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا في إطار مشروع يشمل اليونيدو ومستثمرين من القطاع الخاص يسهمون في رأس المال من أجل تحسين أو زيادة القدرة على اجتذاب تدفقات الاستثمار الخاص.

٦١- وأخيرا، سيلزم في هذا الخصوص تعزيز التعاون الأقاليمي إلى حد بعيد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مشروع ترويج الاستثمار الآسيوي في أفريقيا، ولا سيما عن طريق مركز أنشئ لهذا الغرض في ماليزيا، بتمويل من اليابان في الاطار التنفيذي لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان مواصلة تقييم أفضل امكانيات التعاون بين المناطق النامية.

التكنولوجيا

٦٢- أخذ الاقتصاد العالمي يعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والتكنولوجيا، حيث يوفر عدد صغير من البلدان الصناعية معظم التحديثات التكنولوجية العالمية. بيد أن مشكلة التنمية ونقل التكنولوجيا تنطوي على أبعاد كثيرة جدا، بحيث يصعب على أي منظمة متعددة الأطراف معالجة

جميع جوانبها. ويتضح ذلك أشد الوضوح في ظل ظروف الصعوبات المالية، كما في حالة اليونيدو.

٦٣- ولهذا السبب ستركز اليونيدو جهودها فيما يتعلق بترويج التكنولوجيا بصفة خاصة على ثلاثة مجالات أو أنواع من التكنولوجيات: التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة (انظر الفقرة ٧٢)، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة (وتطبيقاتها للتمكن من زيادة القدرة الانتاجية)، والتكنولوجيا الأحيائية.

٦٤- وتركيز الجهود من أجل التشجيع على نقل تكنولوجيات المعلومات الجديدة واعتمادها الى أقصى مدى يمكن أن يشكّل إسهاما حاسما في ضمان ارتباط اقتصادات البلدان النامية ومجتمعاتها بالمجتمع الدولي. وفي هذه المجال، تستحدث اليونيدو الآن مبادرات ينبغي تعزيزها وتطويرها، ومنها اتفاق الشراكة الأخير مع القطاع الخاص (أريكسون)، الذي ابرم من أجل تيسير وتأمين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة في البلدان النامية، وسيبدأ اختباره في بلدان شمال أفريقيا.

٦٥- وتعتبر التكنولوجيا الأحيائية في العالم الصناعي تكنولوجيا رائدة تنطوي على امكانات تعود بالنفع على القطاعات كافة، وتعتبر أيضا عنصرا استراتيجيا من عناصر القدرة التنافسية في المجال الصناعي. وتقدم التكنولوجيا الأحيائية، والأنظمة المتعلقة بالتطورات الجديدة، علاوة على المفاهيم العامة بشأنها، هي مواضيع تثير قلقا شديدا لدى جميع البلدان النامية بالنظر لآثارها الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى وبالنظر لآثارها المتعلقة بنظام حقوق الملكية الفكرية. وبما أن تطبيقات التكنولوجيا الأحيائية في مجال الأغذية والصناعات الزراعية هي التي تؤدي الى آفاق انمائية أفضل، فقد أخذت اليونيدو بتوجيه نشاطها الآن نحو تطبيقات التكنولوجيا الأحيائية في مجال الأغذية والصناعات الزراعية ونحو ثلاثة جوانب أساسية ضمن هذا القطاع: تقدير المخاطر وضمان الأمان، والوصول الى التكنولوجيا الامتلاكية، والبحث في مجالات معينة ذات أولوية.

٦٦- وعلى مستوى السياسات، سيجري التركيز على أنشطة التبصر التكنولوجي التي تستند الى الدروس المكتسبة. ويتضح من الخبرة المستفادة من المبادرة الأولى التي انطلقت في أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٩ أن أنشطة التبصر التكنولوجي ستكون أكثر فائدة كلما ازداد تخصصها القطاعي. ومن ثم فان مبادرة التبصر التكنولوجي الاقليمية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي الدول المستقلة حديثا تهدف الى معالجة قضايا مشتركة تتعلق بالتنمية الاقليمية مع التركيز بصفة خاصة على التكنولوجيا الأحيائية (التطبيقات في مجالي الأغذية والأدوية) وتكنولوجيات البيئة لوقاية المياه. وتجري اليونيدو في الوقت الحاضر تقييما لاقتراح يتعلق بمنطقة الدول العربية والبحر الأبيض المتوسط.

٦٧- وعلى المستوى المؤسسي، ستشجع اليونيدو على انشاء مجمعات التكنولوجيا الراقية باعتبارها آلية لاجتذاب المنشآت التكنولوجية التوجه الناجحة ذات الطابع التجديدي، وللحفز على اقامة الشراكات مع المؤسسات العامة والصناعات الخاصة والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. وبالإضافة الى ذلك، تنوي اليونيدو زيادة توجيه مراكزها التكنولوجية الدولية نحو الأعمال التجارية عن طريق ربطها الشبكي بالصناعات وبمكاتب دوائر اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

تنمية الأعمال التجارية الصغيرة

٦٨- ستواصل اليونيدو التركيز بصفة خاصة على برامج الدعم التي تستهدف تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق النامية. وترمي هذه البرامج الى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على وضع وتنفيذ سياسات فعالة بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومجموعة متسقة من مؤسسات وبرامج الدعم المتخصص لحفز وتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كمراكز الأعمال التجارية، ونظم الأعمال التجارية المحلية المستندة الى شبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمجمعات وشراكات القطاع الخاص.

وتولى عناية خاصة لبرامج تنمية تنظيم المشاريع الريفية دعما للاستراتيجيات الوطنية لتقليل الفقر عن طريق تشجيع المنشآت الريفية والمصغرة وتحسين بيئة تخطيط السياسات على المستوى المحلي. ويجري التشديد أيضا على معالجة مسألة الثغرة الفاصلة بين الجنسين عن طريق تشجيع وتطوير مشاركة النساء في تنظيم المشاريع.

٦٩- وبالاضافة الى مواصلة برامج الدعم القائمة، سيتخذ عدد من المبادرات الجديدة على أساس الأولوية في غضون السنوات المقبلة. ومن المسلّم به أن للعمل في مجال السياسات أهمية في تحقيق استدامة وفعالية التعاون التقني من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان ترسيخ هذه البرامج في صلب الثقافة والاقتصاد الوطني والأهداف الاجتماعية. وستقوم اليونيدو من ثم بوضع إطار مفاهيمي شامل لصوغ السياسات الخاصة بتنظيم المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. وسيعكس الإطار السياساتي مسائل أوسع فيما يتعلق بتنمية وتشجيع ثقافة تنظيم المشاريع وبيئة المساهمة. وستتيح المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات، وربما أيضا "صندوق الأدوات" للتدابير السياساتية الملائمة، دعما للحكومات الوطنية والمحلية.

٧٠- وتنوي اليونيدو مواصلة توثيق علاقاتها التنفيذية مع مجتمع الأعمال التجارية الدولي. وسيدعم البرنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوفاء بمقتضيات الأداء الدقيقة من أجل دمجها المستدام في سلاسل القيمة العالمية الخاضعة للشركات عبر الوطنية. ومن المنظور الأوسع لـ "الأثر العالمي" الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، ستضيف خبرة اليونيدو بالتعاون التقني العالمي في هذا المجال قيمة للنقاش الجاري بشأن النُهُج المختلفة ازاء المسؤولية الاجتماعية المشتركة. وكما ورد في الفقرة ٦٠، فإن اليونيدو تعمل أيضا مع القطاع الخاص على توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة المساهمة في رأس المال.

٧١- وسيركّز البحث الموجّه للعمل الذي تجريه اليونيدو على اسهام نهوج اقامة مجموعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تقليل الفقر. ويُعتزم أيضا وضع برنامج تدريبي عالمي يمكن عن طريقه اشاعة أدوات اليونيدو ومنهجياتها ومبادئها التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات في هذا المجال.

جيم – التنمية الصناعية الأنظف والتنمية المستدامة

الصناعات الزراعية

٧٢- تشكل الصناعات الزراعية أولوية قطاعية في خطة اليونيدو للأعمال التجارية. وسيكون نقل التكنولوجيا المحرك الرئيسي لهذا البرنامج (وفقا للتركيز المذكور في الفقرة ٦٣). وفي إطار مبادرة اليونيدو الخاصة بالوصول الى الأسواق، ستركز البرامج الفرعية القطاعية على إضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية، ومساعدة المؤسسات على دعم المنشآت الانتاجية في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وربط الصناعة بالزراعة، ومساعدة المنتجين على الوفاء بمتطلبات السوق والبيئة.

٧٣- وسيركز برنامج الأغذية على مجالات المنتجات الغذائية وتحسين تصنيع المواد الغذائية، والحفظ، والأمن الغذائي، والخزن، والاستفادة من النواتج الثانوية. وستطبق مرة أخرى في أوغندا وجمهورية تنـــزانيا المتحدة برامج الوصول الى الأسواق التي نفذتها اليونيدو بنجاح مثل برنامج أمن وجودة الصناعات السمكية. وفي إطار مبادرة اليونيدو الخاصة بالوصول الى الأسواق (انظر الفقرة ٤٨)، ستكون التعبئة مجالا جديدا من المجالات ذات الأولوية.

٧٤- وسيركز البرنامج الخاص بالجلود تركيزا أكبر على الدعم التقني من أجل الوصول الى الأسواق، ومسائل البيئة، ووضع العلامات الايكولوجية، والأمان في أماكن العمل. وسيجري بالاضافة الى ذلك تكرار البرامج الناجحة مثل

مركز التدريب والانتاج في مجال صناعة الأحذية في ثيكا، كينيا.

٧٥- وسيركز البرنامج الخاص بالانسجة على مساعدة البلدان النامية على التكيّف لمواجهة تحديات اتفاق الألياف المتعددة ومساعدة البلدان في أفريقيا جنوبي الصحراء على الانتفاع من قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا. وستكرر البرامج الناجحة مثل برنامج "tissuthèque" في غرب أفريقيا (مكتبة الثياب والنقوش والأقمشة).

٧٦- وفي البرنامج الخاص بالخشب، ستركز المبادرات في المستقبل على تشجيع المعالجة الصناعية للخيزران ولغيره من منتجات الأحراج غير الخشبية.

الانتاج الأنظف

٧٧- ستواصل اليونيدو العمل في إطار المركز الوطني للانتاج الأنظف، المشترك بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي حقق نجاحا فائقا في السنوات السبع الماضية. وقد بيّنت التجربة أن المراكز الكائنة الآن، وعددها ٢١ مركزا، نجحت في إقناع المنشآت باعتماد تدابير الانتاج الأنظف التي لا تستلزم منها استثمارا، أو تقتضي استثمارا قليلا، ولكن هذه المراكز كانت أقل نجاحا في تحقيق اعتماد واسع النطاق لتكنولوجيات الانتاج الأنظف (الصلبة). وفي ضوء ذلك ستعمل اليونيدو على جعل المراكز الحالية والتي ستنشأ في المستقبل أكثر تخصصا أو أن تؤلف، على أقل تقدير، تحالفات استراتيجية قوية مع المؤسسات في بلدانها التي تتوافر لديها الدراية اللازمة المتخصصة قطاعيا. واتخذت مبادرات في هذا الاتجاه مع مركز في موسكو بشأن صناعات النفط والغاز بصفة خاصة.

٧٨- وفي كثير من الحالات لا يمكن للانتاج الأنظف وحده أن يقلل من الآثار البيئية للمنشآت بحيث تصل إلى مستويات مقبولة. ومن ثم فإن البرامج التي ستنفذ في المستقبل ستذهب الى ما هو أبعد من الانتاج الأنظف لتشمل حلول معالجة النفايات والصبائب التي تتيح لبعض البلدان النامية حلولا أكثر اكتمالا لمشاكلها البيئية.

٧٩- وأصبح واضحا أن نوع أنشطة الانتاج الأنظف التي يمكن لبلد ما استيعابها يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى تصنيع ذلك البلد. لذا سيجري تصميم ست نمائط مختلفة للانتاج الأنظف ودمجها على نحو مناسب لكي توائم مستوى تصنيع البلد المضيف: (أ) التوعية؛ (ب) التدريب؛ (ج) المشاريع التوضيحية؛ (د) المشورة السياساتية؛ (ه) دمج الانتاج الأنظف في الأدوات الأخرى ذات الصلة؛ (و) نقل التكنولوجيا الأنظف.

النفايات الصناعية ومراقبة التلوث

٨٠- قادت اليونيدو الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في السابق في مجال تصريف النفايات الصلبة، وذلك عن طريق تنفيذ أكثر من ٤٠ مشروعا اقليميا مختلفا كالبرنامج المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أفريقيا، وكذلك عن طريق تناول احتياجات كل بلد على حدة، كالبرنامج الذي يجري تنفيذه الآن في الصين. وحظي دور اليونيدو بالتقدير وأيّده فريق إدارة البيئة، وهو فريق تنسيقي على مستوى المنظومة أسسته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٨ ويعنى بالأنشطة المتصلة بالبيئة. وستواصل اليونيدو هذه الأنشطة في المستقبل بالتنسيق الكامل مع سائر برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي.

٨١- وستهتم اليونيدو اهتماما خاصا بزيادة عدد البلدان التي تتلقى مساعدة البرامج من أجل رفع الحواجز أمام

تخفيض التلوث العالمي بالزئبق الناجم عن التنقيب عن الذهب بالطرق الحرفية.

الطاقة

٨٢- الطاقة هي قضية عالمية رئيسية في جدول الأعمال الدولي بشأن التنمية المستدامة، وقد اعترفت منظومة الأمم المتحدة بقدرة اليونيدو وامكانياتها في قطاع الطاقة. وفي أيار/ مايو ٢٠٠١ كلفت اليونيدو بمهمة الوكالة الرائدة للدورة الخاصة بموضوع الطاقة التي عقدت في اطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والتي أوصت اليونيدو بأن تجري مجموعة واسعة من الأعمال في العقد المقبل قبل انعقاد دورة المؤتمر المقبلة.

٨٣- وستركز اليونيدو برنامجها الخاص بالطاقة على مساعدة البلدان على (أ) صوغ السياسات الخاصة بالطاقة من أجل تخفيض أثر غازات الاحتباس الحراري وبالتالي التغير المناخي؛ (ب) زيادة كفاءة الطاقة من حيث العرض والطلب؛ (ج) تشجيع استخدام الطاقات المتجددة (البديلة).

دال – أنشطة المحفل العالمي

٨٤- أقرت خطة العمل أن وظيفة المحفل العالمي تشكّل عنصرا حاسما في ولاية اليونيدو في تعزيز القدرات الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. ويرد شرح أنشطة معينة للمحفل العالمي في إطار الأنشطة ذات الصلة في وثيقة البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفيما يلي بيان التوجه العام للمحفل العالمي:

- سيواصل استخدام هذه الأنشطة باعتبارها أداة هامة لزيادة التفاهم بشأن إسهام الصناعة في مكافحة الفقر وربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. ومن شأن هذا الفهم المحسّن لدور الصناعة الحديث في الاقتصاد العالمي أن يدعم جهود اليونيدو في مجال حشد الموارد؛
- سيتزايد توجّه المحفل نحو النواتج، أي أنه ينبغي لأنشطة المحفل العالمي أن تتيح قاعدة تحليلية لأنشطة اليونيدو للتعاون التقني وأن تساعد على تحديد هذه الأنشطة وتركيزها؛
- وينبغي للمحفل أيضا أن يساعد اليونيدو على استبانة وتحسين السلع العامة العالمية التي ستتيحها المنظمة. وستستفيد اليونيدو من الجهود الأولية التي بذلت في هذا الشأن من أجل مواصلة تطوير وتحسين سلع عامة عالمية معينة ذات صلة بالصناعة.

ثالثا- اعتبارات أخرى

٨٥- دعت خطة الأعمال إلى وقف الأنشطة الصناعية التي لا تقوم على الزارعة، الا اذا كانت "تتعلق في المقام الأول بالمسائل البيئية أو الصناعات الزراعية". وقد أثبتت التجربة أنه قد يتعين أحيانا على اليونيدو أن تقدم الدعم لتشجيع ما يسمى الصناعات غير القائمة على الزراعة، وذلك من حيث ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتنمية المنشآت الصغيرة والمصغّرة، واستخدام النفايات الزراعية والصناعية، وتوفير فرص العمل في البلدان ذات الدخل المنخفض. وعلى الرغم من الاقرار بالتوجّه الأساسي المتمثل في الامتناع عن ترويج هذه الصناعات في حد ذاتها، الا أن قائمة الاستثناءات لا بد أن تضم هذه العوامل أيضا.

٨٦- وأدت عملية التحويل إلى تغيير أساليب العمل الداخلية في اليونيدو، وأنشأت مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بادارة البرنامج وتنسيقه. وقد نجم ذلك بوجه خاص عن وضع وتنفيذ البرامج المتكاملة من خلال العمل الجماعي. وهكذا وطبقا لما ينص عليه دستور اليونيدو (المادة ٣-١١)، وطبقا للحدود التي أرساها البرنامج والميزانيتان

المعتمـــدان، يجوز للمدير العام أن يعيد تنظيـــم عمل المنظمـــة والموظفين تمشّيا مع ما قد يطرأ من أوضاع واحتياجات جديدة.

٨٧- ومن البديهي أن الأولويات المتوسطة الأجل المنقحة المذكورة أعلاه ستتطلب موارد كثيرة خارجة عن الميزانية من أجل التنفيذ الناجح. وفيما يتعلق بالأنشطـــة الـــواردة في الفصل ثانيا-ألف (الاتفاقيات والبـــروتوكولات الدولية)، فان من المتوقع أن يوفر الصندوق المتعدد الأطـــراف لبروتوكول مونتريال، ومرفق البيئـــة العالمية، التمويل الرئيسي للمجموعات الثلاث الأولى من الأنشطة (الفقرات ٤١-٤٦). وفيما يتعلق بتقديم الدعم استجابة للاتفاقات ذات الصلة بالتجارة (الفقرات ٤٧-٥٤)، فمن المتوقع أن يأتي التمويل من البلدان المتبرعة والاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى الاعتراف الدولي المتزايد بما يتسم به ذلك من طابع عاجل وملحّ. أما فيما يتعلق بالأولويات المذكورة، سيظل المصدر الرئيسي للتمويل هو البلدان المتبرعة على الرغم من أن المنظمة ستواصل جهودها لتنويع مصادر التمويل.

رابعا- الاجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

٨٨- قد يود المؤتمر النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتقديم ارشادات ملائمة.

مرفق

المساعدات التقنية المقدمة (حسب نمائط الخدمات)

نمائط الخدمات

النمائط السابقة (١٩٩٨-٢٠٠١)	النمائط الجديدة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)
١- صوغ السياسات الصناعية وتنفيذها	١- الادارة الرشيدة للصناعة والصناعات الاحصائية
٢- الاحصائيات وشبكات المعلومات	٢- ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
٣- القياس وتوحيد المواصفات واصدار الشهادات والاعتماد	٣- النوعية والانتاجية
٤- التحسين المستمر وادارة النوعية	٤- تنمية الأعمال الصغيرة
٥- ترويج الاستثمار والتكنولوجيا	٥- الصناعات الزراعية
٦- اطار السياسات البيئية	٦- الطاقة الصناعية وبروتوكول كيوتو
٧- اتفاقية المناخ وبروتوكول كيوتو	٧- بروتوكول مونتريال
٨- كفاءة استخدام الطاقة	٨- الادارة البيئية
٩- تنمية الطاقة في الأرياف	
١٠- الانتاج الأنظف	
١١- مكافحة التلوث والتصرف في النفايات	
١٢- بروتوكول مونتريال	
١٣- اطار السياسات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة	
١٤- السياسات المتعلقة بتطوير قدرات تنظيم المشاريع لدى المرأة	
١٥- تطوير قدرات تنظيم المشاريع	
١٦- رفع مستوى الصناعات الزراعية وما يتصل بها من مهارات تقنية	

وتيسيرا للمراجعة، ترد في الصفحات التالية النصوص ذات الصلة من اقتراحات البرنامج والميزانيتين، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (IDB.24/3) لكل نميطة من نمائط الخدمات الثماني.

الادارة الرشيدة للصناعة والاحصاءات الصناعية (البرنامج جيم-١)

السياق

ان عدم كفاية التوجيه تعوق نمو الطاقات الصناعية الداخلية. وفي نفس الوقت، فان تحرير التجارة والعولمة والتغيير التكنولوجي السريع تغير باستمرار البيئة التنافسية التي تعمل فيها المنشآت. ويجب، من ثم، أن توائم الحكومات دورها لمساعدة المؤسسات المحلية على المنافسة في المعترك الدولي. والمؤسسات والصناعات في البلدان النامية تعمل غالبا في ظل معلومات غير كاملة أو غير دقيقة ونادرا ما تمتلك المعرفة والمهارات والقدرات التنظيمية اللازمة لصوغ استراتيجيات وسياسات وبرامج صناعية ملائمة.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

٠١: المشورة السياساتية:

(أ) دعم تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها؛

(ب) مساعدة القطاعين العام والخاص على اعداد ملامح للقدرة التنافسية على مستوى القطاعات. وتجرى مسوح تشخيصية باستخدام أساليب مجربة مثل أسلوب اليونيدو "مصنوع في البلد س" لتحديد جوانب القوة والضعف والفرص والأخطار التي تتهددها؛

(ج) المساعدة على اقامة شراكات دائمة بين القطاعين العام والخاص على المستوى القطري أو المحلي لتمكين أصحاب المصالح من تقاسم المعلومات الاستراتيجية ووضع استراتيجيات مشتركة وصوغ سياسات وبرامج متساوقة. وتستعمل في هذه الخدمة أدوات منها اطار لنظرية التباري من اعداد اليونيدو؛

(د) المساعدة على ترشيد وتحسين عمليات السياسات، مع مراعاة التفاعل بين أصحاب المصالح المتعددين ذوي الأهداف المتمايزة والمختلفة. ويجري المشورة بشأن وضع اجراءات أسرع وأيسر تتماشى مع أهداف واستراتيجيات جميع أصحاب المصالح؛

(هـ) تقديم المشورة للحكومات في إعمال سياسات المنافسة عن طريق الاصلاحات الملائمة للبيئة التنظيمية. وترتكز هذه الخدمة الى الخبرة المكتسبة من الرصد المتواصل لتجارب السياسات الناجحة في العالم؛

(و) تنمية القدرات الوطنية على رصد الأداء التصنيعي ومتابعة تطور المحددات الرئيسية للنمو الصناعي من منظور قطاعي أو اقتصادي بالاعتماد على قواعد بيانات عالمية، مثل "سجل النجاحات المحرزة في الأداء الصناعي والقدرات الصناعية"، والتحليلات المقارنة المتوافرة في مركز اليونيدو للمعارف (انظر الفقرة جيم-٩-٠١ (ج)).

٠٢: تنظيم منابر وطنية واقليمية للتبادل:

(أ) اقامة ودعم شبكة من المواقع الدينامية في البلدان الصناعية والبلدان النامية لتيسير تبادل المعلومات والخبرات، والتعاون على وضع الاستراتيجيات والمبادرات الانمائية على الصعيد المحلي؛

(ب) تعزيز التعاون بين مجموعات البلدان التي تواجه تحديات انمائية متماثلة بتنظيم حوار اقليمي بشأن المسائل السياساتية من خلال الحلقات الدراسية وتشبيك مؤسسات البحوث الاقليمية.

وظائف المحفل العالمي

٠١: الادارة الرشيدة للصناعة:

(أ) ادارة مركز دينامي للمعارف بشأن الاستراتيجيات الصناعية يوفر المعلومات وييسر تبادل الخبرات بين أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص المعنيين بصوغ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الصناعية وتنفيذها ورصدها. وستدعم هذا المركز شبكة من مراكز البحوث في البلدان النامية والبلدان الصناعية تضطلع ببحوث ذات منحى سياساتي واجرائي بشأن المسائل ذات الصلة بعملية التصنيع في ظل الظروف الجديدة للعولمة والابتكار التكنولوجي. وسيلقى المركز تغذية من خدمات التعاون التقني ذات الصلة وسيدعمها؛ وسيعمل كمصدر للمنشورات التي تصدر بانتظام عن قضايا التنمية الصناعية ذات الأهمية العالمية؛

(ب) نشر تقرير سنوي عن التنمية الصناعية في العالم. وسيوفر هذا المنشور الرئيسي معلومات وتحليلات لصانعي السياسات ولقادة ومؤسسات نشاط الأعمال لمساعدتهم على فهم أعمق لعملية التجديد والتعلم في البلدان النامية وللتحديات التي تطرحها العولمة والتكنولوجيات الجديدة والفرص التي تتيحها. وسيوفر معلومات وثيقة الصلة بصوغ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج من أجل دعم الابتكار والتعلم، كما يوفر معلومات عن تكوين نظم الدعم الملائمة لتعزيز تنظيم المشاريع وحشد المعلومات والمعارف والمهارات والشركاء في ميدان الأعمال؛

(ج) اعداد ومتابعة ونشر "سجل للنجاحات في الأداء الصناعي والقدرات الصناعية"، لرصد المحددات الرئيسية للتقدم في عملية التصنيع في عينة من البلدان تضم أكثر من ٩٠ بلدا. وسيتيح السجل وضع معالم لأنماط التنمية الصناعية عبر الأقطار.

٠٢: اصدار منشورات مختلفة مثل:

(أ) دراسات استقصائية لمقاييس القيمة العالمية؛

(ب) دراسات استقصائية قطرية للقدرة التنافسية الصناعية؛

(ج) نشرات توجيهية وجيزة بشأن السياسة الصناعية.

٠٣: جمع الاحصاءات الصناعية والاستمرار في تحسينها:

(أ) جمع الاحصاءات الصناعية وتجهيزها وعرضها: ويشمل الجمع الاتصال بالمصادر — ١٨٠ مكتبا وطنيا للاحصاء، ولكن أيضا مصادر وطنية ودولية أخرى؛ وتوفير وسائط واجراءات روتينية موائمة لقدرة المصدر على عرض البيانات وابلاغها؛ وتوفير تغذية مرتدة للمصادر مع استفسارات بشأن البيانات أو الخدمات الملتبس فيها، مثل الاستبيانات السابق ملؤها، والبيانات المعدلة، والبيانات المرجعية حيث تكون تقارير الجهات المجيبة ذات صلة بتقارير جهات أخرى وباسقاطات وبيانات فهرسية. ويشمل تجهيز البيانات ادخالها وصياغتها وتكملتها وادخال الملاحظات والاسقاطات الناقصة. ويشمل عرض البيانات جدولتها، واعداد المؤشرات، وتصميم التقارير الاحصائية، والوصف المنهجي للبيانات الاحصائية والعمليات التي يتطلبها ذلك؛

(ب) الترويج للتوصيات الدولية: ويشمل ذلك الاسهام، من خلال الوثائق والاشتراك في الاجتماعات الدولية، في نشر وتطبيق التوصيات الموجهة الى مستخدمي ومنتجي البيانات في العالم من لجنة الاحصاءات فيما يتعلق بالاحصاءات الصناعية؛

(ج) دعم الحصول على البيانات: ويشمل ذلك توجيه المستخدمين في البحث عن البيانات أو المؤشرات التي يمكن أن تكون ذات صلة بوصف أو معالجة مشكلاتهم. ويشمل أيضا مهام مساعدة للزبائن كل بحسب طلبه ووجها

لوجه وكذلك البيانات الفهرسية المتوافرة، اللازمة لدعم بحث عن بيانات انطلاقا من حاجة الى المعلومات غير محددة بوضوح؛

(د) نشر النواتج: ويشمل ذلك نشر البيانات المستمدة من قواعد بيانات اليونيدو للاحصاءات الصناعية على جميع المستخدمين لها. وتوفر قواعد البيانات الناتجة مصدرا فريدا للمعلومات التي يستخدمها مئات من المشتركين من القطاع الخاص والمنظمات الدولية عبر العالم. ولعل الخاصية الأكثر تمييزا لهذه المعلومات هي أنها تعد على مستوى فروع الصناعة، وفي بعض الحالات على مستوى أجزاء الفروع؛

(هـ) البحث والتطوير في مجال الاحصاءات: لا يشمل فقط الأنشطة المنهجية لتحسين البيانات والمحافظة على قواعد البيانات، بل يشمل أيضا البحوث والمنشورات المستندة الى البيانات المتوفرة بشكل مباشر لليونيدو؛

(و) الاشتراك في الدراسات الاستقصائية الاحصائية الدولية: ينضم أخصائيو اليونيدو المعنيون بالدراسات الاستقصائية الى القائمين بالدراسات الاستقصائية الدولية لادخال أساليب جديدة لجمع ومعالجة الاحصاءات الصناعية. وتُدخل البيانات التي تجمع ميدانيا في قواعد بيانات اليونيدو لمزيد من التحليل ولنشرها.

ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (البرنامج جيم-٢)

السياق

لقد أصبحت المعرفة والتكنولوجيا محركا دافعا للاقتصاد العالمي، ولكن بينما يمثل الابتكار والتغيرات التكنولوجية السريعة أسباب رخاء ونمو لم يسبق لهما مثيل في البلدان الصناعية، فانه يتهدد الكثير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية بخطر التهميش حيث يعوقها فارق في التكنولوجيا وفجوة في الاستثمار. فالاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على التكنولوجيا عنصران لا غنى عنهما للتحول الاقتصادي الذي تحتاج اليه هذه البلدان لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وللقضاء على الفقر. ورغم أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، فانها تواجه صعوبات ضخمة في اجتذاب المستثمرين والحصول على التكنولوجيا. ومن العوائق التي تواجهها نقص السياسات الفعالة لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وعدم ملاءمة الأطر القانونية والتنظيمية، وعدم كفاية قدرات مؤسسات دعم ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، والافتقار الى امكانات الوصول الى المستثمرين ومصادر التكنولوجيا الجديدة.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

٠١: تحسين السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية الوطنية لترويج الاستثمار والتكنولوجيا:

(أ) مساعدة الحكومات على اعداد أو تحسين السياسات والاستراتيجيات والأدوات اللازمة لترويج الاستثمار والتكنولوجيا داخل السياق الاقتصادي الجديد، وكذلك دعم الأطر القانونية والتنظيمية؛

(ب) مساعدة الحكومات بوضع أو تحسين برامج التبصر في آثار الخيارات التكنولوجية لتحديد التوجه المستقبلي لبرامج التكنولوجيا بما يتفق والتغير التكنولوجي السريع.

٠٢: بناء القدرات المؤسسية في مجال ترويج الاستثمار والتكنولوجيا:

(أ) اقامة أو دعم المؤسسات الوطنية لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، ورفع مستوى قدراتها في تحديد وصوغ وتقييم وترويج مشاريع الاستثمار والتكنولوجيا وفي مفاوضات نقل التكنولوجيا؛

(ب) توفير الفرص للعاملين في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار والتكنولوجيا لرفع مستوى مهاراتهم من خلال تدريب متقدم في مكان العمل في مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اطار برنامج المندوبين؛

(ج) اقامة أو دعم مراكز التكنولوجيا الدولية والوطنية لتحسين تدفقات التكنولوجيا بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب لتحقيق نتائج الابتكار؛ وطرح تكنولوجيات متقدمة جديدة وملائمة في السوق؛ وتيسير الوصول الى مصادر التكنولوجيا ونقلها والحصول عليها؛ والمساعدة في ادارة التغيير التكنولوجي؛

(د) مساعدة مؤسسات القطاعين العام والخاص على اقامة أو دعم المصافق الوطنية لشراكات التعاقد من الباطن؛

(هـ) الاضطلاع ببرامج تدريبية في المؤسسات المالية الاقليمية والوطنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تشمل التقنيات العصرية لترويج الاستثمار، وأدوات اليونيدو الترويجية عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر ومنهجيات التقييم المالي للمشاريع؛

(و) مساعدة الحكومات في صوغ وتجهيز وترويج مشاريع "يضطلع فيها القطاع الخاص بتمويل البنى التحتية الصناعية".

٠٣: الترويج للتحالفات في مجال الأعمال:

(أ) دعم المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار والتكنولوجيا في جهودها الرامية الى تنمية تحالفات الأعمال مع الشركاء الأجانب بتوفير امكانات الوصول الى المستثمرين وموردي التكنولوجيا المحتملين؛

(ب) تيسير انجاز مشاريع الاستثمار والتكنولوجيا بنشر اقتراحات مشاريع مدروسة ومقيّمة بين المؤسسات المالية المهتمة بالبحث عن فرص للاستثمار المباشر في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

وظائف المحفل العالمي

(أ) رصد التطورات والاتجاهات التكنولوجية وبحث ما ترتكز اليه من قوى دافعة: ووضع مبادئ توجيهية ومنهجيات، على أساس ذلك، لاعداد برامج التبصر في آثار الخيارات التكنولوجية لتكون أداة لصنع القرار بشأن السياسة التكنولوجية والتنمية الصناعية الطويلة الأجل؛

(ب) توفير منبر ذي طابع مؤسسي للاستثمار والتكنولوجيا لتقديم المساعدة عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر: ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ وتقاسم المعرفة ونشرها؛ ودعم قدرات وكالات ترويج الاستثمار ومراكز التكنولوجيا ومصافق الشراكة بالتعاقد من الباطن والأعضاء الآخرين في جماعة "مصفق اليونيدو"؛

(ج) تنظيم اجتماعات وحلقات عمل وحلقات دراسية منتظمة للمؤسسات الوطنية الشريكة ولممثلي المنظمات الشقيقة (مثل الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA) والأونكتاد) وهيئة استشارية دائمة من ممثلين للقطاع الخاص لتيسير متابعة وتحديث منهجيات اليونيدو؛

(د) اعداد وتحديث ونشر كتيبات ارشادية ومبادئ توجيهية ونمائط تدريبية وخدمات للاتصال الالكتروني المباشر لترويج الاستثمار وادارة التكنولوجيا ونقلها؛

(هـ) اعداد وصون صيغ متقدمة لبرنامج اليونيدو الحاسوبي "كومفار" للتقييم المالي للمشاريع لمواجهة متطلبات تكنولوجيا المعلومات الجديدة؛

(و) ايجاد شبكة عالمية للمصادر الخارجية التي يستعان بها وللموردين وتحسين فعاليتها باستخدام برامجيات جديدة للاستعانة بمصادر خارجية عنوانه "Outsourcing 2000".

النوعية والانتاجية (البرنامج جيم-٣)

السياق

لقد نمت المبادلات الاقتصادية الدولية نموا أُسّيا على مدى السنوات الأخيرة وأصبحت مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأضحت المؤسسات في البلدان النامية تُستَبعد على نحو متزايد من الأنماط الجديدة للانتاج والتجارة. فالافتقار الى البنية التحتية لضمان النوعية والانتاجية والى الخدمات والمهارات المتصلة بذلك يحول دون وصول المنشآت الى الأسواق العالمية ودون اندماجها في سلاسل الانتاج والعرض الدولية.

وللبقاء في بيئة عالمية تنافسية للانتاج والتجارة، يتعين على المنشآت أن تعرض منتجات تنافسية سليمة وموثوق بها وفعالة من حيث التكلفة. فعليها أن تزيد انتاجيتها وقدرتها التنافسية وأن تزيد القيمة المضافة الصناعية، وأن تبقي على العمالة أو تزيدها وأن تزيد صادراتها وحصتها من السوق الداخلية، بينما تحمي البيئة بشكل أفضل. وتدرك المنشآت الصناعية على نحو متزايد الحاجة الى تحسين انتاجيتها ونوعية منتجاتها؛ بيد أنها تفتقر دائما الى المعرفة والمهارات اللازمة لوضع وتنفيذ حلول ملائمة لنظم ادارة جيدة.

والبلدان النامية بحاجة أيضا الى أن تساعد صناعاتها ومؤسساتها الحكومية المعنية على تخطي أو ازالة الحواجز التقنية أمام التجارة، التي تنجم عن التباينات في المعايير والمقاييس وأساليب تقييم مدى مطابقتها بين الشركاء التجاريين المختلفين. وهذا يتطلب نظما للمقاييس والتوحيد القياسي والاختبار والجودة يتم وضعها والاعتراف بها على أساس متبادل لتعزز شفافية السوق للمنتجين والمشترين وتؤدي وظائف حماية هامة للمستهلكين والعاملين. ويمكن أيضا أن تستخدم تقنيات ومنهجيات القياس والتوحيد القياسي والاختبار والجودة لوضع نظام معترف به دوليا للقياس والرصد ليحدد نوعية وكمية الصادرات الزراعية والمعدنية قبل شحنها لضمان الدخل وصون قاعدة الموارد الطبيعية.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

٠١: دعم الاطار القانوني والتنظيمي:

(أ) مساعدة الحكومات في اعداد سياسة للنوعية والانتاجية بتقييم الاطار السياساتي الحالي وتقديم المشورة بشأن وضع برامج حافزة وداعمة، مثل منح مكافآت للجودة؛

(ب) مساعدة الحكومات على وضع وتنسيق الاطار القانوني والتنظيمي للنوعية، والتوحيد القياسي ونظم القياس لتحسين حماية صحة المستهلك وسلامة البيئة ولمكافحة الغش بتقييم الاطار الحالي وتقديم المشورة بشأن التعديلات اللازمة.

٠٢: توحيد المواصفات وتقييم المطابقة:

(أ) انشاء هيئات توحيد المواصفات أو دعم الهيئات القائمة بتوفير التدريب، وتكوين لجان تقنية للقطاعات الفرعية، والمساعدة على تصميم وتنفيذ برامج للتوعية لتشجيع اعتماد المعايير على المستويين الوطني والاقليمي، وتقديم المساعدة للمشاركة في المحافل والشبكات الاقليمية والدولية لوضع المعايير؛

(ب) انشاء هيئات الاعتماد أو دعم قدرتها حتى تلقى اعتراف المحفل الدولي لاعتماد هيئات اصدار شهادات النوعية أو اللجنة الدولية لاعتماد المختبرات، باجراء التقييمات الأولية والمساعدة في وضع ترتيبات التشبيك والشراكة مع المؤسسات الوطنية/الاقليمية الأخرى؛

(ج) انشاء المختبرات أو دعم قدرتها لأخذ العينات والتفتيش واختبار المواد والمنتجات، بما في ذلك التحليل الميكروبيولوجي والكيميائي، بتحديد متطلبات الاختبار والمعدات. وتوفير الدعم التقني لتحقيق التساوق بين اجراءات الاختبار، وتدريب العاملين من خلال ترتيبات للتوأمة، وتقديم المساعدة في التشبيك والشراكة واتفاقات تقييم المطابقة.

٠٣: القياس:

(أ) انشاء المختبرات أو دعم قدرتها لاجراء القياس الصناعي والقانوني بتحديد شروط المعايرة والتحقق والمعدات، والمساعدة في تحديد البنية المادية للمختبرات وانطلاق عملها؛ وتحسين مستوى معدات القياس طبقا للمعايير الدولية؛ وتدريب التقنيين والمساعدة في تشبيك المختبرات والمضاهاة بينها وفي ترتيبات الاعتراف المتبادل والاعتماد؛

(ب) تنفيذ برنامج اليونيدو الحاسوبي للقياس وجدول المراقبة (MCCT) للوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالمراقبة القياسية لمعايير الايزو ٩٠٠٠/٢٠٠٠.

٠٤: ادارة النوعية وتحسين الانتاجية:

(أ) يتيح نهج اليونيدو فيما يتعلق بالنوعية دخول المنشآت في تحسينات ذاتية الدعم ومستمرة، دون حاجة الى مساعدة متواصلة بفضل:

'١' بناء القدرة المؤسسية والبشرية على مستوى الحكومات والمؤسسات لتطبيق منهجيات ونظم ادارة النوعية (TQM، ISO 9000/2000، 6-Sigma، مراقبة العمليات الاحصائية، الخ) من خلال الايضاح العملي في مجموعات من المنشآت الرائدة لتحسين نوعيتها وانتاجيتها؛

'٢' النهوض بالانتاجية باقامة مراكز وطنية واقليمية للنوعية والانتاجية. وتعمل هذه المراكز كمحطة واحدة تعنى بجميع تحسينات الانتاجية والنوعية في قطاع الصناعة التحويلية والمؤسسات ذات العلاقة بها بتعزيز تحسين ادارة الانتاج على مستوى المنشآت والقطاعات الصناعية، وسلاسل التوريد ومعاهد التكنولوجيا والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالسياسات. وفضلا عن ذلك ستستطيع المراكز، من خلال خدمات تحديد معالم التقدم والقدرة التنافسية، والمساعدة على تحديد ومواءمة وتعزيز أفضل الممارسات الصناعية؛

'٣' تحسين القدرة على رصد وزيادة أداء الأعمال من خلال تنفيذ مجموعات برامجيات اليونيدو لامتياز الأعمال: "فاروس" (PHAROS) الملائم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، و "بست" (BEST) (عدة التخطيط الاستراتيجي لدوائر الأعمال)، و "فيت" (FIT) (عدة تحسين الاجراءات المالية) وجدول مراقبة المقاييس (MCCT) لرصد معايرة المعدات واجراء مراقبة للعمليات الاحصائية.

٥٠: اعادة هيكلة الصناعة ورفع مستواها:

(أ) بناء القدرات في مؤسسات القطاعين العام والخاص على رفع مستوى الصناعة الوطنية واعداد سياسات اعادة الهيكلة وآليات الدعم، بما في ذلك نظم التمويل وبرامج اعادة الهيكلة ورفع المستوى؛

(ب) تنمية القدرات الوطنية على تقديم المشورة لمواجهة احتياجات اعادة الهيكلة ورفع المستوى.

وظائف المحفل العالمي

(أ) تعزيز الصلات والتعاون بين المنظمات الاقليمية والدولية مثل المنظمة الدولية لتوحيد المواصفات (الايزو) ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الدولية لاعتماد المختبرات والمحفل الدولي لاعتماد هيئات اصدار شهادات النوعية والمنظمة الدولية للقياس القانوني والهيئات الاقليمية والدولية لتوحيد المواصفات واعتماد النوعية، من أجل تيسير التشبيك، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالشهادات وتحقيق التساوق بين المعايير؛

(ب) رصد الاتجاهات العالمية في مجال توحيد المواصفات وتقييم المطابقة والقياس والاختبار لتعزيز الوعي ودعم القدرات التجارية للبلدان النامية من خلال البحوث التطبيقية ودراسات تحديد المعالم والتدريب والمشاركة في المؤتمرات الدولية؛

(ج) اجراء ونشر تحليلات لتحديد المعايير من أجل التعرف على أحسن ممارسات هيئات توحيد المواصفات والمختبرات؛

(د) اعداد وتحسين أدوات الامتياز في الأعمال مثل "بست" (BEST) و "فيت" (FIT) و "فاروس" (PHAROS) والمواد المطبوعة من أجل رفع مستوى الأداء في الأعمال، مثل الكتيب الارشادي بشأن التشخيص لأغراض اعادة الهيكلة ورفع المستوى عن طريق البحوث التطبيقية ودراسات تحديد المعالم في مجال ادارة النوعية وتحديث الصناعة والانتاجية.

تنمية الأعمال الصغيرة (البرنامج جيم-٤)

السياق

ان أي قطاع صناعي تنافسي وقادر على الصمود يعتمد على توليفة من المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وتؤدي المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا طليعيا في خلق فرص العمل والدخل والقيمة المضافة، حيث تمثل نسبة تصل الى ٩٠ في المائة من منشآت الصناعة التحويلية وبين ٤٠ و٨٠ في المائة من العمالة في الصناعة. بل ان دورها في أقل البلدان نموا أكثر أهمية، نظرا لأن هذه المنشآت كثيرا ما توفر الامكانية الواقعية الوحيدة لخلق مزيد من العمالة ومن ثم للحد من الفقر. ولذلك فان وجود قطاع معافى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة حاسم الأهمية لتحقيق تنمية شاملة وقابلة للاستدامة اجتماعيا. والمؤسسات الموجودة كثيرا ما تكون ضعيفة التصميم وتواجه صعوبة في توفير خدماتها بكفاءة وفعالية. فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بصفة عامة، تواجه مشكلات ترتبط بحجمها وعزلتها النسبية كعدم القدرة على تحقيق وفورات الحجم وصعوبات الدخول في أطر خلق القيمة الوطنية والعالمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى العابرة للأوطان. ومن بين المعوقات التي تشكو منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة كل على حدة محدودية المهارات التقنية والادارية وصعوبة الحصول على التمويل وعدم كفاية معرفتها بالقوانين واللوائح.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

خلال فترة السنتين، سيركز البرنامج على الخدمات والنواتج التالية:

٠١: وضع وتنفيذ سياسات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

(أ) دعم قدرة القطاعين العام والخاص على صوغ وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية واقليمية للنهوض بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورصد فعاليتها. وهذا يتم باقامة آليات استشارية وبدعم وحدات مساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الادارات الحكومية وتعزيز قدرتها على جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بهذه المنشآت؛

(ب) تحسين الاطار التنظيمي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمراجعة القوانين واللوائح الادارية والاجراءات القائمة، واعداد توصيات بشأن التدابير التصحيحية؛ وتدريب مسؤولي الادارة العمومية ونشر المعلومات لزيادة وعي منظمي المشروعات بالقضايا التنظيمية والادارية التي تؤثر على أعمالهم.

٠٢: تطوير شبكات منشآت الأعمال المحلية:

(أ) تعزيز الكفاءة الجماعية لمجموعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة باجراء دراسات تشخيصية، وتنمية رؤية مشتركة، وصوغ خطة عمل للشبكات/التجمعات، واقامة تعاون مع الشبكات/التجمعات المماثلة لوضع المعالم وتبادل أحسن الممارسات؛

(ب) بناء شراكات متعددة القطاعات وتحالفات استراتيجية في مجال المعرفة بين اليونيدو والشركات العابرة للأوطان والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورابطات الأعمال والمنظمات البحثية ومنظمات المجتمع الأهلي الأخرى داخل قطاعات صناعية فرعية معينة بهدف ادماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية.

٠٣: الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال:

(أ) اقامة مراكز للأعمال وآليات أخرى لتقديم المشورة في مجال الأعمال أو دعم هذه المراكز والآليات لتوفير خدمات استهدافية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمساعدة في تصميم هيكلها التنظيمي وتحديد توليفة الخدمات التي تقدَم وتدريب العاملين في توفير الدعم الأساسي أو الأكثر تطورا في مجال الأعمال لمنظمي المشاريع؛

(ب) اعداد وتنفيذ برامج لبناء القدرات على تعزيز محاضن الأعمال لدعم الأعمال الجديدة أثناء انطلاقها وفي المرحلة المبكرة من نموها. ويتم ذلك بتعزيز الوعي بالمفهوم لدى من يعنون باستحداث المحاضن المحتملة ورعايتها، واعداد اطار لاقامتها ولتقديم المشورة بشأن قضايا معينة تتعلق بالجدوى والتشغيل.

٠٤: تنمية تنظيم المشاريع الريفية:

(أ) دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم برامج لدعم الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر من خلال المشاريع ترويج المنشآت الريفية الصغيرة والصغرى، وفي تحسين السياسة السانحة والبيئة التنظيمية على المستوى المحلي؛

(ب) تدعيم الخدمات الفعالة والمتاحة لتنمية الأعمال في المناطق الريفية لتطوير المهارات في مجال تنظيم المشاريع والمهارات الادارية والتقنية، مع التأكيد على المنشآت الصغرى وعلى قدرات المؤسسات الأهلية على مساعدة نفسها بنفسها، وتيسير الوصول الى نظم التمويل بما يسد الفجوة بين التمويل الذاتي الضئيل والتمويل من المصارف التجارية.

٠٥: تنمية تنظيم المرأة للمشاريع:

(أ) تعزيز قدرة مؤسسات الدعم من القطاعين العام والخاص على تحديد العوائق التي تواجه النساء في تنظيم المشاريع والتخفيف من حدتها بتزويد هذه المؤسسات بالأدوات اللازمة لصوغ وتنفيذ برامج موجهة الى تحسين المهارات وبتنظيم دورات لتدريب المدربين؛

(ب) الاضطلاع، على أساس ارشادي، بتنظيم برامج لتنمية المهارات التقنية للنساء من منظمي المشاريع على مستوى قطاعات صناعية فرعية مختارة مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات مع التأكيد على المنشآت الصغيرة والصغرى.

وظائف المحفل العالمي

(أ) المشاركة في لجنة المانحين لتنمية المنشآت الصغيرة التي — اذ ترتكز على عضوية واسعة من وكالات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية — والتي تسعى الى تنمية أحسن ممارسات النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تدخلات الجهات المانحة؛

(ب) اجراء بحوث موجهة نحو العمل واصدار أوراق عمل تقنية تغطي الدروس المستفادة من البرامج والمشاريع، والاسهام في النقاش العام بشأن تنمية القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المنتدى المعني بتنمية المؤسسات وتنظيم المشروعات، ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التحديث المنتظم لدليل الموارد المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتنمية المؤسسات الصغيرة.

الصناعات الزراعية (البرنامج دال–١)

السياق

تسهم منتجات الصناعات الزراعية إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وادامة سبل العيش. ولا تجهز حاليا إلا نسبة ضئيلة من المنتجات، كما يهدر جزء كبير في مرحلة ما بعد الحصاد نتيجة لنقص مرافق التخزين، والبنية التحتية، وعدم الالمام حتى بأبسط طرق التحويل والتصنيع. وتفتقر مؤسسات الدعم إلى القدرة على تقديم الخدمات الارشادية كما تتسم الرابطات المهنية ونقابات العمال القطاعية بالضعف ولا يوجد إلا عدد قليل من الشركات الاستشارية المتخصصة القادرة على تقديم المشورة بشأن التجهيز واختيار الآلات وتخطيط ومراقبة الانتاج وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحديد الخليط الانتاجي المناسب، واختيار المواد الخام والمدخلات التقنية. وثمة ارتفاع في نسبة البطالة، وبخاصة في المناطق الريفية، كما ان المنشآت الحرفية الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الوصول إلى معايير الجودة اللازمة للتصدير أو لمنافسة الواردات. وزيادة القيمة المضافة إلى الخامات هي الطريقة المستدامة الوحيدة لتكوين الثروة على المستوى الشعبي ومستوى المجتمع المحلي.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

٠١: قطاع الأغذية:

(أ) تشمل الخدمات تقديم المشورة من أجل دعم المؤسسات والمساعدة في المشاريع الايضاحية والتدريبية على مستوى المنشآت والتي تشمل طحن الحبوب، ومنتجات المخابز، بما في ذلك اضافات اثراء المنتجات، والزيوت النباتية، والفواكه والخضروات (التجفيف الشمسي، والتعليب، والعصر، والتجميد)؛ واللحوم والأسماك؛ ومنتجات الألبان، بما فيها الألبان المجففة ومساحيق الألبان، والزبادي والأصناف المشابهة؛ والسكر ومشتقاته،

والمشـــروبات غـــير الكحولية؛ وانتاج الأعلاف باستخدام مخلفات ونفايات المحاصيل، بما فيها النواتج الثانوية للصناعات الزراعية؛

(ب) تقـــدم اليونـــيدو المشـــورة إلى المنشآت وتســـاعد في أنشـــطة البيان العملي لتكنولوجيات التجهيز، واختبار المنتجات وأساليب التغليف للتأكد من أن المنتجات مستوفية لمتطلبات الجودة، ومراعية لتدابير الصحة والسلامة للمستهلك (الممارسة الصناعية الجيدة وتحليل المخاطر ونقطة الـــتحكم الحرجة) وللشواغل البيئية، ومطابقة لمعايير مراقبة المنـــتجات والعمليات اللازمة لتحقيق النجاح في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

٠٢: قطاع الجلود:

(أ) تشـــمل الخدمـــات تقديم المشورة لدعم المؤسســـات على المستويين الوطني والاقليمي والمساعدة في أنشطة البيان العملي للعمليات والتكنولوجيات المناسبة للبيئة في مجـــال دباغـــة الجلـــود والصلال وفي ادخال عمليات وتكنولوجيات انتاج محسنة لضمان صنع جلود وأحذية ذات نوعية راقية وقادرة على المنافسة؛

(ب) تقـــدم المســـاعدة في انشاء نظم لدراسة الســـوق ومعـــايير لتحديد مواصفات الجلود المستخدمة في صـــناعة الأحذيـــة والمنتجات الجلدية، وفي تدريب المدربين وتصميم وصنع المنتجات؛

(ج) تقـــدم المشـــورة بشأن اختيار واستخدام المعـــدات، وبلوغ الحد الأمثل في التجهيز (التصميم/الصنع المدعمان بالحاسوب)، والاتجاهات السائدة في الطرز والأزياء وبشأن برامج ترويج الصادرات.

٠٣: قطاع المنسوجات:

(أ) تقدم المساعدة لدعم المؤسسات والمنشآت في أنشطة البيان العملي للتكنولوجيات الحديثة لانتاج النسيج والملابس بهدف بلوغ الحد الأمثل للانتاج والتقليل إلى أدنى حـــد ممكـــن من الهدر في تفصيل الملابس (التصميم/الصنع المدعمـــان بالحاسوب)؛ ولاستخدام الألياف الطبيعية والمواد الاصـــطناعية في المنسوجات؛ ولاختيار واستخدام معدات الغزل والنسيج والحياكة؛

(ب) تقدم المساعدة في مجال الصباغة والتجهيز مـــن أجـــل المســـاعدة في تطبيق القياس المحوسب للألوان ومطابقـــة الألـــوان وصولا إلى المواصفات الدولية وتقليلا للتلوث بالأصباغ؛

(ج) يقـــدم دعـــم للمشاريع في مرحلة الانهاء التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة ولمساعدة صناعة النسيج في أفريقيا على الاستفادة من قانون الولايات المتحدة-أفريقيا.

٠٤: قطاع الأخشاب

(أ) تقدم أنشطة إسداء المشورة والبيان العملي مـــن أجـــل زيادة القيمة المضافة للأخشاب والمنتجات غير الخشـــبية للغابـــات (مثل الخيزران) من خلال صنع الأثاث وأصـــناف الـــنجارة المستعملة في البناء والاستعمال الرشيد للأخشاب في بناء الهياكل المتينة؛

(ب) تشـــمل التغطـــية التعاون التقني من أجل تطبـــيق تكنولوجـــيات الأخشـــاب في مجـــالات التدريج والتجفـــيف والحفـــظ؛ وتصميم المنتجات، واختيار الآلات والمعـــدات المســـتخدمة في التقطـــيع والتشكيل والتجميع والتشطيب اضافة إلى تصميم الهياكل وإعداد نماذج الهياكل مـــثل الجسور والمساكن والمزارع والمباني المجتمعية فضلا عن تعزيز مؤسسات الدعم والرابطات القطاعية.

٠٥: الآلات الزراعية وتحديث التصميمات الهندسية:

(أ) تقـــدم خدمـــات المشورة للنظم الصناعية للآلات الزراعية التي تشمل تصميم وصنع الأدوات والعدد

وظائف المحفل العالمي

(أ) المشـــاركة في عدد من الأنشطة في مجال الطاقـــة من أجل زيادة الوعي بمشاكل الطاقة وتغير المناخ؛ ووضع الاستراتيجية والمنهجيات اللازمة لحل هذه المشاكل. وتـــندرج تحت هذه الأنشطة تلك التي تتم في نطاق اتفاقية الأمـــم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعملية بروتوكول كيوتو، مثل آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، فضلا عن الأنشطة الموجهة بصفة خاصة نحو الشواغل المتعلقة بالطاقة لأقل البلدان نموا؛

(ب) تنفـــيذ أنشطة تجمع بين أصحاب المصالح لمناقشـــة مشـــكلة الفقـــر والتوصية بحلول لها واتخاذ اجراء للمساعدة في التخفيف منها عن طريق توفير خدمات للطاقة في أقل المناطق نموا؛

(ج) المشـــاركة النشطة في الأعمال التحضيرية لعملية تقييم ريو بعد عشر سنوات (ريو+١٠) وفي الفعالية الرئيسية؛

(د) تشـــمل نوعية الأنشطة المشار اليها أعلاه اعـــداد ورقـــات/دراسات تقنية، وتنظيم اجتماعات وطنية واقليمـــية ودولـــية، والمشاركة في أنشطة أصحاب المصالح الآخـــرين، واستضافة فعاليات في مجالي الأعمال والصناعة، والمشاركة في المحافل الرئيسية وما إلى ذلك.

بروتوكول مونتريال (البرنامج دال-٣)

السياق

في الماضي، كان عدم المعرفة بكيمياء الغلاف الجوي يؤدي إلى استنفاد الأوزون الاستراتوسفيري. فالكيماويات الاصطناعية، وبخاصة مركبات الكلور والبروم، مثل مركبات الكلوروفلوروكـــربون والهالونـــات، ومجموعة عريضة من الكـــيماويات الصـــناعية المســـتخدمة كمـــواد داســـرة للايروسولات، ومواد التبريد، ومثبطات الحرائق، والمذيبات، والعوامـــل المستخدمة في العمليات، وعوامل الارغاء، ومواد التـــبخير تـــتفاعل مع طبقة الأوزون وثمة تسليم بأنها مواد مســـتنفدة للأوزون. ويتيح نضوب طبقة الأوزون للأشعة فـــوق البنفسجية-باء الوصول إلى الأرض، مما قد يؤدي إلى زيـــادة عدد حالات الاصابة بسرطان الجلد، وإعتام عدسة العـــين وغـــير ذلك من الآثار الضارة بالجهاز المناعي لدى البشر. وعلاوة على ذلك، فان تغير المناخ يتسارع مما يؤدي إلى اضـــطراب السلاسل الغذائية الايكولوجية، ويؤثر على الزراعة ومصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي.

وتشكّل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥) وبـــروتوكول مونـــتريال المتعلق بالـــمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٩٨٧) اللاحق لها أساس التعاون العالمي لحماية طبقة الأوزون. وحتى أيار/مايو ٢٠٠٠، وصل عدد البلدان التي صدقت على الجدول الزمني لـــ"تجميد" وتقليل استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ١٧٣ بلدا. وفي هذا السياق، وافقـــت الـــبلدان النامية (الأطراف في المادة ٥) على تجميد معظم استهلاك مركبات الكلوفلوروكربون اعتبـــارا مـــن ١ تمـــوز/يوليه ١٩٩٩ على أساس القيـــم المتوسطة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، لخفـــض الاســـتهلاك بنسبة ٥٠ في المائة بحلـــول ١ كـــانون الـــثاني/يناير ٢٠٠٥ وازالة مركبات الكلوروفلوروكـــربون تمامـــا في عـــام ٢٠١٠. أما ميثيل البروميد، الذي يستخدم أساسا كمادة تبخير، فسوف تجمد الـــبلدان النامـــية استهلاكها له بحلول ٢٠٠٢ على أساس متوسط مستويات الاستهلاك في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨.

ومـــع بـــدء تنفـــيذ التجميد المفروض على انتاج واستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون، تدخل بلدان المادة ٥ - الـــتي تساعد اليونيدو ٦٣ بلدا منها - مرحلة جديدة. فقد انتهت "فترة السماح" التي لم تكن توجد بها أي تدابير للمراقبة بالنسبة لبروتوكول مونتريال، ودخلت هذه البلدان الآن فـــترة "الالـــتزام" الـــتي يتعين عليها أن تحقق خلالها تخفيضات محددة من خلال برامج التخلي تدريجيا عن المواد المستنفدة للأوزون. ومع الانتقال إلى فترة الالتزام، يكون قد

تم الاعتراف بأهمية النهج القائم على الالتزام والذي يستمد قوته الدافعة من البلدان، ليتيح لبلدان المادة ٥ قدرا آخر من المرونة في استعمال التمويل المعتمد لعمليات الانهاء التدريجي التي تضطلع بها. وتواصل اليونيدو، بصفتها واحدة من الوكالات الأربع المنفذة لبروتوكول مونتريال منذ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في العمليات الوطنية التي تقوم بها في حدود الاطار الزمني المتفق عليه وبالأسلوب المتفق عليه.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

٠١: صوغ السياسات والاستراتيجيات والبرامج:

(أ) مساعدة الحكومات في اعداد السياسات العامة والاستراتيجيات والبرامج الوطنية وفي تحديث البيانات والمعلومات المتصلة بالتخلي عن استعمال المواد المستنفدة للأوزون (عن طريق مساعدتها في استبانة الخيارات التكنولوجية وأكثر الأنشطة المتصلة بالمواد المستنفدة للأوزون نجاعة)؛

(ب) مساعدة الحكومات في اعداد دراسات استقصائية وملامح قطاعية لتحديد الاستراتيجيات والمتطلبات النوعية لكل قطاع (مثل عوامل العمليات للصناعات الصيدلية وصناعة التبغ ولتطوير مفاهيم الترشيد الصناعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).

٠٢: مؤسسات الدعم:

(أ) المساعدة في انشاء مراكز وطنية لأنشطة البيان العملي والتدريب لتوفير الوعي والتدريب اللازمين للموظفين الفنيين الصناعيين والزراعيين ومديري المصانع في كيفية ادارة وتناول التكنولوجيات غير المستنفدة للأوزون وفي استبانة واختبار بدائل تحل محل مواد تبخير معينة، مثل ميثيل البروميد؛

(ب) مساعدة السلطات المحلية من خلال مشاريع بناء المؤسسات في انشاء وحدات أوزون وطنية، وفي تدريب الخبراء الوطنيين (موظفي الأوزون، وموظفي الجمارك، ومن اليهم) على اعداد النظم، ومدونات قواعد السلوك للخدمة الجيدة، والصيانة، وممارسات السلامة والانتاج (عن طريق اعداد خطط لادارة المواد المستخدمة في التبريد) وفي أساليب تدمير المعدات.

٠٣: تقديم الدعم المباشر للمنشآت عن طريق تنفيذ المشاريع:

(أ) مساعدة الصناعة في استبانة وتنفيذ أحدث تكنولوجيا لانتاج المواد غير المستنفدة للأوزون عن طريق تقييم تكاليفها الرأسمالية وتكاليف تشغيلها ومسائل السلامة، والمساعدة في نقل تكنولوجيا نظيفة للمواد غير المستنفدة للأوزون، بما في ذلك استعمال و/أو حيازة حقوق تكنولوجية في الخارج، وشراء المعدات، وتحويل خطوط الانتاج، واعادة التركيب في المعدات القديمة، والصيانة، والاستعادة واعادة الاستخدام، وتدريب الموظفين، والتشغيل الأولي لخطوط الإنتاج وإصدار شهادات النوعية؛

(ب) مساعدة الصناعة في التخلي تدريجيا عن استعمال مواد تبخير معينة، مثل ميثيل البروميد (عن طريق استبانة واختبار البدائل الوطنية وتقديم المشورة بشأن تنفيذها)؛

(ج) مساعدة الصناعة في الترشيد الصناعي من خلال المشاريع الشاملة الواسعة النطاق، وتحقيق الاستفادة المثلى من الأموال المتاحة والاسهام في استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة "المجمعة معا" ورفع قدرتها على المنافسة في الأسواق.

وظائف المحفل العالمي

١٠: الوظائف الالزامية للبروتوكول:

(أ) الحضور المنتظم (ثلاث مرات سنويا) للدورات التي تنظمها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لوضع الخطط السنوية للأعمال، والموافقة على المشاريع وإجراء المناقشات المتعلقة بقضايا السياسة العامة وللابلاغ عن خطط العمل السنوية؛

(ب) حضور اجتماعات التنسيق المشترك بين الوكالات واجتماعات الأفرقة الاستشارية التي تنظمها أمانة بروتوكول مونتريال وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستعراض المسائل التقنية والاقتصادية المتصلة بالاستعمال الناجع للتمويل، والاضطلاع بأعباء المشاريع، والتكنولوجيات والكيماويات الجديدة، وبرامج التقييم والابلاغ؛

(ج) حضور الاجتماعات المتعلقة باقامة الشبكات الاقليمية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاشتراك كخبراء فنيين مع موظفي الأوزون في استعراض أي مسائل تقنية أو اقتصادية أو مسائل السياسة العامة المتصلة بصياغة وتنفيذ المشاريع وبالتكنولوجيات والمنتجات واعتماد السياسات الجديدة المتعلقة بالالتزام والتخطيط.

٢٠: الوظائف التنظيمية الأخرى:

(أ) تنظيم حلقات عمل اقليمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل نشر المعلومات وتقديم المشورة استنادا إلى خبرة اليونيدو في القطاعات التي تضطلع فيها المنظمة بدور رائد (مثل ميثيل البروميد، وعوامل العمليات)؛

(ب) تنظيم اجتماعات أفرقة خبراء للتشاور بشأن الآثار المترتبة على الاتجاهات التكنولوجية الجديدة، والبدائل الكيميائية و/أو بشأن المجالات التي تواجه فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة قيودا مشتركة؛

(ج) اعداد مواد دعائية خاصة لكل بلد ومعرض متنقل متطور يبين انجازات المنظمة وأنشطتها وخبرتها في المجالات المهمة.

الإدارة البيئية (البرنامج دال-٤)

السياق

هناك قلة تشك الآن في أن استمرار تدهور البيئة الطبيعية يشكل واحدا من أعمق التحديات التي تواجهها المجتمعات الصناعية الحديثة. وتشمل المشاكل الرئيسية الاحترار العالمي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث المياه والهواء، والملوثات العضوية العصية التحلل، والمواد السامة، وتحات التربة. وتواجه المؤسسات والصناعات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية قيودا عديدة في التصدي لفقدان الموارد البيئية الطبيعية على المستوى الوطني والقضايا البيئية الناشئة ذات الطابع العابر للحدود والقضايا الاقليمية والعالمية.

الخدمات المقدمة والنواتج المتوقعة

١٠: التخطيط البيئي ووضع السياسات البيئية

(أ) مساعدة الحكومات في اعداد عمليات مراجعة لحالة البيئة لتمكينها من اجراء تحليل المنافع والتكاليف للتكنولوجيات السليمة بيئيا وغير القائمة على الاحتراق والتكنولوجيات العلاجية البديلة، وفي وضع سياسات وخطط عمل مستدامة في مجال البيئة؛

(ب) بناء قدرات الحكومات على انفاذ السياسة البيئية ورصد الالتزام بالنظم من خلال تعزيز هياكلها الأساسية ومواردها البشرية، لتتمكن بذلك من وضع معايير

موحدة لكل قطاع لتصريف الملوثات، واعداد وتشغيل نظم قانونية مستدامة وتنفيذ برامج الرصد؛

(ج) مساعدة الحكومات على العمل الجماعي في مجال الإدارة والاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الكبيرة العابرة للحدود المتعلقة بأحواض الأنهار والمستنقعات والمناطق الساحلية؛

(د) تعزيز قدرة مؤسسات القطاعين العام والخاص، على تقييم الاسهامات النسبية لمختلف القطاعات الفرعية الصناعية في التنمية المستدامة ومن ثم صياغة وتنفيذ سياسات ونظم بيئية للصناعة تتسم بنجاعة التكلفة وتستند إلى توافق في الآراء، وذلك على المستويين الوطني والاقليمي وعلى مستوى المقاطعات.

٠٢: الانتاج الأنظف والمستدام:

(أ) انشاء وتعزيز المراكز الوطنية للانتاج الأنظف، التي ترفع درجة الوعي في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمقاصد وفوائد الانتاج الأنظف، وتساعد المنشآت على تنفيذ نظم الادارة البيئية، واستبانة وتقييم وتمويل خيارات الانتاج الأنظف؛

(ب) مساعدة الحكومات والمؤسسات والمنشآت على ازالة الملوثات العضوية العصية التحلل والمواد السامة العصية التحلل من عمليات التصنيع عن طريق ادخال مشتقات أو بدائل تكنولوجية سليمة بيئيا ولا تتضمن الحرق؛

(ج) تطوير وتعميم نظم الخبراء الرامية إلى تقييم الأثر البيئي؛

(د) الترويج للممارسات البيئية الأنظف مثل وسائل العلاج البيولوجي والضوئي في القطاعين العام والخاص؛

(هـ) وضع نظم معلومات متسقة مع آلية غرفة المقاصة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

٠٣: مكافحة التلوث وادارة النفايات:

(أ) مساعدة القطاعين العام والخاص (بما في ذلك الحكومات المحلية) على استبانة وتقييم وتنفيذ نظم مكافحة التلوث وادارة النفايات وعلى الأخذ بتكنولوجيات علاجية بيولوجية لتنظيف المواقع والمناطق الصناعية الملوثة؛

(ب) تعزيز قدرة مؤسسات القطاعات الفرعية على مساعدة المنشآت على تقييم التكنولوجيات السليمة بيئيا وغير القائمة على الحرق، تقليلا للانبعاثات من النواتج الثانوية الملوثة مثل الملوثات العضوية العصية التحلل (مركبات الديوكسين والفيوران)؛

(ج) مساعدة قطاع تعدين الذهب على النطاقين الحرفي والصغير على التقليل إلى أدنى حد من تصريف مركبات الزئبق الشديدة السمية المستخدمة في استخلاص الذهب عن طريق الأخذ بتكنولوجيات مأمونة التداول في نطاق نظم مغلقة.

وظائف المحفل العالمي

٠١: مؤشرات التنمية المستدامة وخط القاعدة الثلاثي:

(أ) عَقدُ اثنين من اجتماعات أفرقة الخبراء، تدرج استنتاجاتهما في المداخلات والعروض التي سيقدمها المحفل في ريو+١٠ (صيف ٢٠٠٢). وسيكون أول هذين الاجتماعين اجتماع استعراضي يقوم به الأقران لتقييم اليونيدو لما اذا كانت التنمية الصناعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد تقاربت أو تباعدت عن أهداف التنمية المستدامة على مدى العقد الماضي وللتدابير التي يمكن اتخاذها للتعجيل بالتقارب. وسيقوم الاجتماع الثاني بتقييم آثار سلسلة الامداد العالمية للجهود التي تبذل في اطار

مسؤولية الشركات عبر الوطنية وأفضل وسيلة يمكن بها للمصدرين في البلدان النامية الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والبيئية الجديدة مع المحافظة في نفس الوقت على قدراتها على المنافسة.

٠٢: التنوع البيولوجي:

(أ) تحليل المسائل الحاسمة التي تؤثر على التنمية واستخدام الكائنات الحية المحورة وراثيا، وتأثيرها على التنوع البيولوجي وعلى الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

٠٣: إعلان الألفية:

(أ) الاسهام في تنفيذ الاعلان، وبخاصة من خلال الأنشطة - بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية - لتوفير مياه الشرب المأمونة. وسوف تسعى اليونيدو إلى استبانة وتطوير وتعميم استراتيجيات وتكنولوجيات الادارة السليمة بيئيا من أجل التغلب على الملوثات المحتملة مثل الزرنيخ والفلور.

٠٤: الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والملوثات العضوية العصية التحلل والمواد السامة:

(أ) التعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أنشطة اليونيدو في سياق البرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الادارة السليمة للمواد الكيميائية.

٠٥: المياه الدولية:

(أ) المشاركة في لجنتين فرعيتين تابعتين للجنة التنسيق الادارية معنيتين بموارد المياه والمحيطات والمناطق الساحلية، ويتمثل شركاء اليونيدو في هذه الأنشطة في كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ولجنة التنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.